قبل يوم من سلسلة زيارات تضامنية للبنان بعد انفجار مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي، اعلن الرئيس اللبناني ميشال عون، رفضه إجراء تحقيق دولي في الانفجار، فيما نفى الامين العام لـ«حزب الله»، حسن نصرالله وجود اسلحة لحزبه في المرفأ

تداعيات تحت أنقاض بيروت

رفض رسمي للتحقيق الدولي و«حزب الله» يحاول تبرئة نفسه

استمرت عمليات رفع الانقاض امس (حسين بيضون)

للحديث تتمة...

الاحتلال أول المستفيدين

نضال محمد وتد

نكبة بيروت ونكبة لبنان ليست أكثر من أخبار سارة لدولة الاحتلال الإسرائيلي. فالاحتلال الذي سارع بعد بدء اتضاح معالم الانفجار/ أم هو تفجير، إلى التنصل من أي مسؤولية أو دور له فيما حدث في المرفأ، هو نفسه الذي حاول الاستفادة من جراح ودماء اللبنانيين، لتلميع واختلاق صورة «إنسانية» لدولة تحتل الأراضي وتهدد بإعادة البلد إلى العصر الحجري.

لكن لحظات ذرف دموع التماسيح على ضحايا بيروت ولبنان لم تطل، فكل شيء يعود لأصله، وأصل دولة الاحتلال هو العنصرية والقتل والتحريض. بسرعة كبيرة انتقلت المؤسسة الأمنية في دولة الاحتلال، بعد «كذبة» جنرالين في حكومة الاحتلال، لهما باع في قصف المدنيين في دول عربية عدة، بعرض المساعدات، إلى إحصاء فوائدها وما يستفيده الاحتلال من مصاب لبنان في كارثة بيروت، أولها أن ميزان القوى الإقليمي سيتحسن لصالح دولة الاحتلال، وأن «حزب الله» لن يكون قادراً في الوقت القريب على توجيه ضربة للاحتلال، واستنزاف أعصابه وتمديد حالة التأهب القصوى على الحدود، ونقل قواته من مكان إلى آخر على امتداد الحدود مع لبنان. لكن أهم ما يعني الاحتلال في مصيبة لبنان، ليس فقط مسألة «حزب الله»، بقدر ما يعنيه أن الكارثة تتيح للاحتلال التسلل بقوة أكبر من خلال الدول الأجنبية في فرض الشروط الأقسى على لبنان، في سياق برامج إعادة إعمار بيروت ومرفئها، وتغذية استقطاب جديد في صفوف الشعب اللبناني، الذي أظهرت انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول بوادر التفاف الشعب على تقسيماته المذهبية والطائفية، نحو بلورة وحدة وطنية في الشارع اللبناني ضد نظام الحكم الطائفي في لبنان، وضد دولة الطوائف والمليشيات الخارجية التبعية والانتماء. هذه ستكون ملامح التدخل المرتقبة للاحتلال عبر حلفائه خارج لبنان، من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، لفرض شروط إسرائيل على النظام القادم في لبنان، أو ربما تكريس بقاء النظام الحالي مقابل القبول بهذه الشروط. ووأد وقتل أي أمل في الانتفاضة. على الرغم من المأساة، تاريخ لبنان يعلمنا أنه سيلملم جراحه وآلامه وسينهض مجدداً. سيستغرق ذلك وقتاً.

وسيفرض ذلك مواجهات بين الشعب اللبناني، وبين من جثموا وينجثمون على صدره بفعل مسوغات باطلة، طائفية ومذهبية وسياسية لا غاية منها إلا مواصلة نهب خيرات البلد وقمع أبنائه. لكن كل هذا سيكون مرهوناً أيضاً بيقظة شعب لبنان وتفويت محاولات سلخه عن هويته وتاريخه تحت شرط/ شعار «النأي بالنفس» تحقيقاً لرغبات الاحتلال.

بيروت ـ **العربي الجديد**

لم تخرج المنظومة السياسية اللبنانية من عاداتها الراسخة بعد مرور أكثر من ثلاثة أيام على انفجار بيروت، لناحية حماية المسؤولين مما حصل، بغية عدم تحميل المسؤولية لأحد، والاستناد إلى عامل الزمن لتبريد القلوب. غير أن ذلك لم يفلح حتى اليوم في إخماد الغضب الشعبي المتزايد، مما يزيد التوقعات بأن يكون للانفجار تداعيات أقسى قادمة لا تزال مختفية تحت الركام ستؤدي إلى تعزيز الاحتجاجات، خصوصاً أن البوادر الأولى لهذا الغضب، تجلّى مساء الخميس، بوقوع اشتباكات عنيفة قبالة البرلمان اللبناني، بين متظاهرين والقوى الأمنية، التي وُجّهتهم بالقنابل المسيّلة للدموع. ومساء أمس خرج الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، في كلمة هي الأولى له منذ الانفجار، نافياً «وجود أي صواريخ أو مواد لنا في أي مخزن بالمرفأ لا في الماضي ولا في الحاضر»، معلناً أن حزبه «ينظر بايجابية إلى كل مساعدة وإلى كل زيارة للبنان، خصوصاً إذا كانت تأتي بالدعوة إلى الحوار ولم الشمل والمساعدة». وفي وقت تأكد سقوط 154 قتيلاً على الأقل، وإصابة 5 آلاف جريح آخرين، واصلت فرق الإنقاذ المحلية والدولية رفع الأنقاض وانتشال الجثث، مع استمرار تشييع الضحايا في مختلف المناطق اللبنانية. ومع تزايد المطالبات بالتحقيق الدولي وتوقيف المعنيين بملف المرفأ والعنبر رقم 12، حيث خُزّنت 2750 طناً من نترات الأمونيوم، تمّ توقيف 21 شخصاً حتى مساء أمس الجمعة، من بينهم مدير المرفأ حسن قريطم، ومدير الجمارك السابق شفيق مرعي، وكان مدير الجمارك الحالي، بدري ضاهر، تحاشى المثول أمام القضاء، مستنداً إلى تأييد وزيرة العدل ماري كلود نجم، التي تحجّجت بـ«أصول قانونية»، قبل أن يخضع للضغط، ويمتثل للشرطة العسكرية. وكانت نجم قد طردت من شارع الجميزة بالقرب من مرفأ بيروت، الخميس، فيما طُرد أمس، وزير التربية طارق المجذوب، من منطقة الكرنتينا في ضواحي المرفأ.

من جهته، رفض الرئيس اللبناني ميشال عون، المطالبة بتحقيق دولي في انفجار المرفأ، واصفاً إياه بـ«تضييع للحقيقة». ورداً على سؤال عما إذا كان المطلب «تضييعاً للحقيقة»، أجاب «أكيد، لا معنى لأي حكم إذا طال، لأن القضاء يجب أن يكون سريعاً والعدالة المتأخرة ليست بعدالة». وأشار الى أن التحقيق الذي تقوم به السلطات اللبنانية «يشمل اليوم 20 شخصاً ولكن لا يمكن القبض على أحد وإدخاله السجن قبل التحقيق. وعندما تصل التحقيقات إلى أي من المسؤولين تؤخذ إفادته ثم تتخذ الإجراءات اللازمة بحقه». وأكد أنه «لن يكون هناك كبير أو صغير» أمام العدالة، «ولن تكون العدالة كالعادة حيث الصغار يعلقون والكبار ينفذون». وأضاف أن التحقيق سيبحث احتمال حدوثه نتيجة إهمال أو تدخل خارجي، حسب ما ذكر مكتبه. وقال عون في تصريحاته التي نشرتها وسائل إعلام وأكدها مكتبه «لم يحدد بعد سبب الانفجار، فهناك احتمال تدخل خارجي عبر صاروخ أو قنبلة أو أي عمل آخر، وطلبت من (الرئيس الفرنسي إيمانويل) ماكرون (أثناء زيارته بيروت يوم الخميس) تأمين الصور الجوية لمعرفة ما حصل، وإن لم تتوفر لدى الفرنسيين سنطلبها من مصدر آخر». واعتبر أن التحقيق في الانفجار يرتكز على ثلاثة مستويات «أولا على كيفية دخول هذه المواد المتفجرة وتخزينها في العنبر رقم 12، والثاني ما إذا كان الانفجار نتج بسبب الإهمال أو حادث قضاء وقدر، والثالث هو احتمال أن يكون هناك تدخل خارجي أدى الى وقوع هذا الحادث». غير أن عون ذكر أيضاً أنه «تلقينا في 29 يوليو/تموز الماضي معلومات حول عملية التخزين في المرفأ، وأوعزنا فوراً الى الاتصال بالأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى والتواصل مع المعنيين بالأمر لإجراء اللازم».

وكان مصدر قضائي قد أفاد لوكالة «فرانس برس»، عن ارتفاع عدد الموقوفين على ذمة التحقيق إلى 21 شخصاً بينهم مسؤولون رفيعون في المرفأ. ومن بين الموقوفين وفق ما قال مصدر أمني لـ«فرانس برس» رئيس مجلس إدارة المرفأ حسن قريطم، وأوعز مصرف لبنان إلى المصارف تجميد حسابات سبعة من مسؤولي وموظفي المرفأ على الأقل، وصدر قرار قضائي بمنعهم من السفر.

> تواصل اردوغان مع عون ولقاءات مخابراتية لبنانية ـ تركية
>
> 21 موقوفاً حتى مساء امس الجمعة بينهم مدير المرفأ

من جهتها، دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى فتح تحقيق مستقل في انفجار مرفأ بيروت، مشددة على «ضرورة الاستجابة لدعوات الضحايا للمساءلة». جاء ذلك في تصريحات للمتحدث باسم المفوضية، روبرت كولفيل، نقلتها «أسوشييتد برس». وشدّد كولفيل على ضرورة قيام المجتمع الدولي بـ «زيادة» مساعدته لبنان من خلال الاستجابة السريعة والمشاركة المستمرة. وأوضح أن لبنان يواجه «مأساة ثلاثية» متمثلة بأزمة اقتصادية اجتماعية وكورونا وانفجار بيروت. كما دعا كولفيل، إلى احترام الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً أثناء إعادة بناء بيروت ولبنان، وحث القادة اللبنانيين على «التغلب على الجمود السياسي ومعالجة مظالم السكان»، في إشارة إلى الاحتجاجات التي اندلعت في 17 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وفي استمرار للزيارات الدولية، من المقرر أن يصل اليوم السبت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، الذي طالب بـ«تحرك دولي فوري لمساعدة لبنان على مواجهة الكارثة المروعة التي يمر بها». كما يزور لبنان رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، من أجل «نقل تضامن أوروبا مع الشعب اللبناني»، مضيفاً في تغريدة على «تويتر»، أننا «مصدومون وحزينون ونقف بجانب الجميع المتضررين ونشدد المساعدة. سألتقي بالرئيس عون، برئيس مجلس النواب (نبيه) بري وبرئيس الوزراء (حسان) دياب». وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت أن المؤسسات الأوروبية ستشارك في مؤتمر للجهات المانحة تنظمه فرنسا لتأمين مساعدات إنسانية عاجلة. وأوضح المتحدث باسم المفوضية الأوروبية إريك مامير أن ميشال سيمثل الدول الأعضاء. وأضاف «سنسعى لتقييم الحاجات الإنسانية وسنحتاج إلى أكبر قدر من المعلومات» لذلك، مشدداً «أننا في مرحلة طارئة. المؤتمر ليس لإعادة الإعمار لأن ذلك يأتي في مرحلة لاحقة».

ويصل أيضاً فؤاد أوقطاي نائب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية مولود جاووش أوغلو، اليوم. وكان أردوغان قد شدّد على أن بلاده ستقف إلى جانب لبنان وشعبه بكل ما تملك. وأضاف في تصريحات عقب أداء صلاة الجمعة في مسجد «آيا صوفيا» بمدينة إسطنبول، أن حكومته تتابع باهتمام تطورات وتداعيات الانفجار، والمعلومات التي ستصدر عن المسؤولين اللبنانيين بهذا الخصوص. وأوضح أنه تباحث مع نظيره على خلفية الانفجار، لافتاً إلى أن جهازي الاستخبارات لدى البلدين يجريان لقاءات مناقشة الحادثة، وأنه لا معلومات بشأن المسؤولين عن الانفجار. وذكر أردوغان أن «هذه كارثة كبيرة بالفعل، وكنا قد شهدنا أمراً مماثلاً في عهد المرحوم رفيق الحريري (رئيس الحكومة الأسبق في 14 فبراير/شباط 2005)، والآن وقع شيء أبعد من ذلك بكثير».

تطاير «هيومن رايتس ووتش» تحقيقاً مستقلاً في الانفجار (فرانس برس)

غياب الثقة الدولية يزيد المخاوف من تبعات الانفجار

> تزداد المخاوف الدولية والاممية من تداعيات ابعد للانفجار مرفأ بيروت الذي وقع الثلاثاء الماضي، خصوصاً في ظل تخوفات تتعلق بشفافية التحقيقات المتعلقة باسباب الحادث، وغياب الثقة الدولية بالحكومة

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

على الرغم من الدمار الكبير الذي خلّفه انفجار مرفأ بيروت الذي وقع الثلاثاء الماضي، وأسفر عن مقتل 154 شخصاً حتى الآن وإصابة أكثر من 5 آلاف آخرين، تقدر مؤسسات الأمم المتحدة أن تبعاته ستكون أكبر من ذلك بكثير لعوامل عدة، من بينها الوضع الذي كان يعيشه لبنان سياسياً واقتصادياً قبل الحادث، وأسباب أخرى منها الفساد وسوء الإدارة. كذلك هناك مخاوف تتعلق بشفافية التحقيقات المتعلقة بأسباب الحادث. وكان نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق، قد قال في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في التحقيقات إذا طُلب منها ذلك، وأنه حتى اللحظة لم يُقدّم أي طلب رسمي بذلك من الحكومة اللبنانية. كما لا يبدو أن المجتمع الدولي يرغب بالتحرك بهذا الاتجاه، على الأقل حالياً. وتوقّع أن تُخصص أموال إضافية من الصندوق المركزي للطوارئ لتوفير احتياجات طبية إضافية طارئة لدعم المستشفيات والمرافق الطبية في معالجة المصابين من الانفجار. ومع تأكيد الأمم المتحدة أنها تقوم بمراقبة برامجها والتأكد من أن كل مساعداتها تصل إلى المحتاجين، فهي خصصت حتى الآن تسعة ملايين دولار من صندوق المساعدات الإنسانية للبنان من أجل تلبية الاحتياجات الفورية ودعم قدرة المستشفيات على استيعاب ضحايا انفجار الثلاثاء في مرفأ بيروت.

كما أرسلت منظمة الصحة العالمية إمدادات إلى بيروت، ومن المتوقع أن تلحقها إمدادات إضافية. لكن التسعة ملايين دولار والمساعدات الأخرى لا تعد أكثر من نقطة في بحر من حجم المساعدات الضرورية، لا سيما في ظل حجم الاحتياجات الهائل والمباشر نتيجة الانفجار، مع تسجيل أكثر من خمسة آلاف جريح، وتشريد قرابة الثلاثمئة ألف من سكان بيروت، والدمار الذي حل بالبنية التحتية، إذ باتت أغلب المباني في بيروت القريبة من مكان الانفجار غير صالحة للسكن. هذا عدا الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وكل ذلك يأتي في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية خانقة كان يعيشها ملايين اللبنانيين واللاجئين في لبنان قبل الانفجار.

ويعمل مكتب الأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية، مع المؤسسات اللبنانية الرسمية المختلفة، لتقييم الوضع وحجم المساعدات اللازمة. ومن المتوقع أن يقدّم مساعد الأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية لدأمم المتحدة، مارك لوكوك، تقييمه الرسمي للوضع وحجم المساعدات الإنسانية اللازمة خلال اجتماع لهيئة المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة يعقد الإثنين في نيويورك.

إلا أن هناك تحديات إضافية تواجه الأمم المتحدة وهي عدم الثقة في الحكومة اللبنانية إلى جانب الفساد المستشري. وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى لا علاقة له بالأمم المتحدة بشكل مباشر، لكن أموال المانحين كما الاستثمارات وتوزيع المساعدات الإنسانية وبرامج الدعم، تأتي بالتنسيق مع السلطات اللبنانية. وهذا هو الإجراء المتّبع في كل عمليات الأمم المتحدة وبرامجها لتقديم المساعدات الإنسانية، إذ عليها احترام سيادة الدول والعمل بالتنسيق مع مؤسساتها. لكن السؤال الذي يُطرح هل سيؤثر انعدام الثقة بالمؤسسات اللبنانية الرسمية، ليس فقط من قبل المواطنين بل ربما كذلك من بعض الدول المانحة والمؤسسات الدولية، سلباً على حجم المساعدات التي ستُقدّم إلى الأمم المتحدة لبرامجها في لبنان؟

في المقابل، تطالب منظمات حقوقية غير حكومية، كمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، أن يتم إجراء تحقيق مستقل حول أسباب الانفجار على يد خبراء دوليين ورفع توصيات للضمان عدم تكرار الحادث ومحاسبة المسؤولين. وتعلل المنظمة مناشدتها تلك بالتقاعس المستمر للسلطات اللبنانية عن التحقيق في الإخفاقات الجدية والخطيرة للحكومة في الماضي، كما انعدام الثقة من قبل اللبنانيين في المؤسسات الحكومية.

وجاءت أزمة فيروس كورونا لتزيد الطين بلة. وقدّر تقرير صادر عن «أوتشا» نهاية الشهر الماضي أن قرابة 90 في المائة من السوريين وحوالي 80 في المائة من الفلسطينيين في لبنان إما فقدوا مصادر رزقهم أو تم تخفيض رواتبهم منذ بدء تفشي الوباء، وحتى قبل ذلك. وأشار التقرير كذلك إلى أن حوالي 16 في المائة من السوريين العاملين في قطاع البناء فقدوا عملهم، وهو أحد قطاعات العمل التي يُسمح للسوريين بالعمل فيها. ولم يسلم اللبنانيون من الأزمة، إذ طاولت قرابة 70 في المائة منهم، فإما فقدوا وظائفهم أو خُفّضت رواتبهم.

وتوقّعت المتحدثة الرسمية باسم برنامج الأغذية العالمي في نيويورك، شذى المغربي، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن يزيد الانفجار من حدة الأزمة التي كان لبنان يعاني منها أصلاً قبله. وشرحت المغربي أن لبنان يستورد قرابة 85 في المائة من احتياجاته الغذائية، وهذا يعني أن تعطّل المرفأ سيزيد من نقص المواد الغذائية والذي بدوره سيرفع الأسعار التي كانت قد تضاعفت خلال الأشهر الستة الماضية. وعمّقت أزمة كورونا من الأزمة الاقتصادية التي كان يشهدها البلد. قبل الانفجار كان برنامج الغذاء العالمي يقدم المساعدات الغذائية لقرابة 650 ألف لاجئ سوري في لبنان على شكل سندات مساعدات ومخصصات مالية. كما يقدّم البرنامج مساعدات لأكثر من 100 ألف لبناني محتاجين من خلال البرنامج الوطني الحكومي لاستهداف الفقر.

ولا تقتصر تبعات التفجيرات على لبنان وحده، فمن المتوقع أن يؤثر ذلك على عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في سورية لأن أغلب المساعدات الإنسانية تمر من لبنان إلى سورية عن طريق ميناء بيروت. ويقدّم برنامج الأغذية العالمي المساعدات الغذائية لقرابة خمسة ملايين سوري داخل سورية. لكن التقديرات التي أصدرها البرنامج أخيراً، على أثر أزمة كورونا، تشير إلى ارتفاع في عدد السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي داخل سورية بحوالي 1,4 مليون شخص إضافي. وبهذا يصل عدد الذين يعانون من نقص في الأمن الغذائي في سورية إلى حوالي 9,3 ملايين سوري.

وتنفّس المسؤولون في الأمم المتحدة الصعداء عندما أصبح واضحاً أن سفناً محملة بمساعدات إنسانية لسورية كانت قد غادرت مرفأ بيروت قبل الانفجار. لكن طواقم الأمم المتحدة ومبانيها لم تسلم من التفجير في بيروت هي الأخرى. ويقدّر عدد المصابين بقرابة المائة شخص من بين طواقمها للمساعدات الإنسانية وقوات حفظ السلام «اليونيفيل»، كما أصيبت باخرة تابعة لها. وتدرس الأمم المتحدة تحويل مساعداتها إلى طريق الموانئ القبرصية والتركية. وإضافة إلى التحديات اللوجستية تواجه الأمم المتحدة تحديات جديدة من بينها أن أغلب برامجها للمساعدات الإنسانية، عموماً، لم تحصل على التمويل الكافي، فازدياد حجم الأزمات حول العالم، واستمرار الصراعات يعمّقان من حجم الأزمة الإنسانية.

حاجات طبية ملحّة

ذكرت المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رونا حلبي، في حديث لـ«العربي الجديد»، امس الجمعة، ان هناك حاجة كبيرة الى المستلزمات والمعدات الطبية للمستشفيات في لبنان. وسبق ان اوضح نقيب المستشفيات الخاصة سليمان هارون ان «خسائر مستشفيات الروم والجعيتاوي والوردية (في منطقة الاشرفية المجاورة لمرفأ بيروت) تقدّر بمليارات الدولارات والمستشفيات الاخرى في ضواحي الانفجار تضررت، ايضا لكن بدرجة ادنى وخسائر اقل.

نحو مسار سياسي جديد؟ رسالة واضحة للبنان

ينتظر المجتمع الدولي مسار الطبقة السياسية اللبنانية بعد انفجار بيروت الذي اجج الغضب الشعبي، وهو ما عبّر عنه ايمانويل ماكرون

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

«رسالة الرئيس (الفرنسي إيمانويل) ماكرون كانت واضحة وبصوتٍ عالٍ، ماذا الآن يا لبنان؟»، تعبّر هذه الكلمات المقتضبة التي علّق بها المنسق الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش على زيارة ماكرون إلى بيروت، أمس الأول الخميس، عن ترقب المجتمع الدولي لردة فعل السلطة اللبنانية بعد الانفجار الذي هزّ العاصمة بيروت يوم الثلاثاء، وأجج الغضب في صفوف الشعب، وهو ما لمسه الرئيس الفرنسي بوضوح في زيارته التي كان عنوانها العريض «لا شيك على بياض لدولة فاقدة للثقة الشعبية، ولن نضع الملايين في جيوب المسؤولين من دون جملة إصلاحات ترتكز على وقف الهدر والفساد، والأولوية تبقى للمواطنين الضحايا الأبرز في الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد».

ماكرون، الذي عبّر عن موقف دولي واضح بغياب الثقة بالطبقة الحاكمة، حرص على زيارة مرفأ بيروت، موقع الانفجار، واستكمل جولته بتفقّد الأحياء المتضرّرة في منطقة الجميزة ولقاء مواطنين عبّروا له عن رفضهم للسلطة الحاكمة وطالبوا برحيلها ورفعوا شعارات أطلقت في انتفاضة 17 أكتوبر/ تشرين الأول، فما كان من الزائر الفرنسي سوى أن أكد لهم أن الدعم الذي ستقدّمه باريس لن يذهب إلى «الأيادي الفاسدة»، معلناً أنه أتى ليقترح على القوى السياسية اتفاقاً سياسياً جديداً بطعم دولي مشروط، كان محط نقاش في لقاءاته مع رؤساء الجمهورية ميشال عون والحكومة حسان دياب ومجلس النواب نبيه بري داخل قصر بعبدا وفي الاجتماع الذي عقده مع رؤساء الكتل اللبنانية في قصر الصنوبر ببيروت.

اجتماع قصر الصنوبر لم يكن هادئاً على الإطلاق وشمل كل القوى السياسية التي عجزت عن إجراء إصلاحات، ومنها التي اشترطت في مؤتمر سيدر الذي انعقد في باريس بتاريخ 6 إبريل/ نيسان 2018، علماً أنّ اللقاء جمع كل رؤساء الكتل النيابية بمن فيهم ريس كتلة «الوفاء للمقاومة» التي تمثّل «حزب الله»، من دون تسجيل أي مقاطعة، بعكس لقاءي الحوار اللذين كان قد دعا إليهما عون في الفترة الماضية، فشهدت الغرفة المغلقة توبيخاً وتنابياً للحاضرين، بحسب ما أكده الياس حنكش، النائب عن «حزب الكتائب اللبنانية»، لـ«العربي الجديد». وقال حنكش: «اتّسمت زيارة الرئيس الفرنسي بتأكيده وتشديده على أن لا ثقة بالسلطة السياسية وحتى القضائية فرنسياً ودولياً، وحضوره فقط للوقوف إلى جانب الشعب اللبناني، من هنا المطالبة بلجنة تحقيق دولية، وتحويل المساعدات إلى منظمات وجمعيات دولية ومباشرة إلى المتضررين لا للدولة اللبنانية، كذلك لا ثقة بالبرلمان وضرورة الذهاب إلى انتخابات نيابية مبكرة». مضيفاً «بطبيعة الحال، المجتمع الدولي فقد الثقة بالحكومة، الأمر الذي يحتم إجراء انتخابات نيابية مبكرة».

من جهته، أشار النائب أنيس نصّار، الذي ينتمي إلى «تكتل الجمهورية القوية» الذي يرأسه سمير جعجع، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ ماكرون قصد بتغيير النظام، الحكم الحالي من الفساد والهدر، وهو المصيبة بتطلب من الزيارة، وهول المصيبة يتطلب لجنة تحقيق دولية، باعتبار أن لا ثقة بأي لجنة محلية تشكلها السلطة التي عادة ما تكون مهمتها لفلفة القضايا».

أما النائب هادي أبو الحسن، عضو كتلة «اللقاء الديمقراطي» (يرأسها النائب تيمور جنبلاط نجل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط)، فقال إنّ ملاحظات ماكرون «في مكانها الصحيح، ونحن من أشد المطالبين بتغيير النظام السياسي الذي لم ينتج سوى الويلات، ونؤمن بأن المدخل السياسي للخروج من الأزمة يكون بتطوير النظام السياسي وإقامة دولة مدنية»، لافتاً في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن 4 أغسطس/ آب ليس كما بعده، «فلبنان أمام كارثة وواقع لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإننا مقبلون على مسار سياسي مختلف، ولم تعد الأمور تستقيم بالسابرة والمواربة».

على صعيد «كتلة الوفاء للمقاومة» التابعة لـ«حزب الله»، قال عضو الكتلة النائب أنور جمعة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «فرنسا ستقدّم المساعدات، وهذا أمر إيجابي، ولكن تغيير النظام السياسي، أي اتفاق الطائف، لا يُفرض من رئيس دولة خارجية، ومن شأنه أن يعيدنا إلى الحرب الأهلية». وأشار إلى أن «ماكرون تطرق إلى أمور كثيرة، منها تحميل الشعب مسؤولية قراره بانتخاب الطبقة السياسية بطريقة تُحمل إهانة للحكم والمنتخَب، وكان الانتخاب إدانة، علماً أنّ الاستحقاق النيابي تمّ وفق القانون النسبي وهو الأفضل في تاريخ لبنان».

> اكد ماكرون تطلع المجتمع الدولي لتبدل في تصرفات السلطة

شرق غرب

تراجع نتنياهو في استطلاعات الرأي

أشار استطلاعان للرأي نشرا في إسرائيل، مساء أول من أمس الخميس، إلى أن حزب «الليكود» بقيادة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (الصورة) يتراجع بشكل لافت، ويقف عند 29 مقعداً بحسب استطلاع القناة الإسرائيلية «13»، وعند 30 مقعداً بحسب استطلاع القناة «كان»، في المقابل، يسجّل حزب «يمينا» للتيار الاستيطاني الديني بقيادة نفتالي بينت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المقاعد، لتتراوح قوته في حال جرت الانتخابات، بين 15 مقعداً بحسب القناة «كان»، و19 مقعداً بحسب القناة «13».

(العربي الجديد)

غارات للاحتلال في غزة

شنّ الجيش الإسرائيلي مساء الخميس ـ الجمعة، غارات على مواقع لحركة «حماس» في غزة بعد إطلاق بالونات حارقة من القطاع الفلسطيني باتجاه الأراضي الإسرائيلية، حسب ما أعلنت مصادر أمنية. وذكر الاحتلال أن «طائرات حربية أغارت على بنية تحتية تحت أرضية تابعة لمنظمة حماس في شمال قطاع غزة، ردا على إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة نحو الأراضي الإسرائيلية خلال اليوم» نفسه.

(فرانس برس)

العراق: ضبط سيارة محملة بمواد متفجرة

أدى ضبط سيارة محملة بمواد شديدة الانفجار في محافظة ذي قار جنوب العراق ليل الخميس ـ الجمعة إلى حدوث استنفار بين صفوف قوات الأمن في المحافظة. وقال ضابط في قيادة شرطة ذي قار إن الأمن تمكن من ضبط سيارة محملة بمواد «سي فور» شديدة الانفجار أثناء محاولة سائقها دخول المحافظة، واعتقاله. وتحمل السيارة لوحة تسجيل من محافظة النجف.

(العربي الجديد)

استقالة مدير ديوان الغنوشي

أعلن مدير ديوان رئيس مجلس نواب الشعب التونسي، الحبيب خضر، أمس الجمعة، استقالته من منصبه، مؤكداً أن رئيس البرلمان راشد الغنوشي (الصورة) قد قبل استقالته. وقال خضر «أنهي عملي كرئيس لديوان رئيس مجلس نواب الشعب اختياراً وبالتنسيق

مع السيد رئيس المجلس، وبذلك أكون قد قضيت ثمانية أشهر، استثنائية بكل المقاييس، في هذه المهمة». وعمل خضر في ظروف صعبة وسط ضغوط من معارضي النهضة وزعيمها راشد الغنوشي، على تعيينه حيث اتهم في أكثر من مناسبة بأنه الرئيس الفعلي للبرلمان.

(العربي الجديد)

الجزائر: تكتل سياسي جديد

أعلنت قوى سياسية وتنظيمات مدنية في الجزائر، أمس الجمعة، تشكيل تكتل جديد باسم «مبادرة القوى الوطنية للإصلاح»، بهدف صياغة مواقف مشتركة وأرضية توافق حول محددات سياسية يتوقف على ضوئها الموقف من مسودة الدستور المقبل، وكذلك من قضايا الإصلاح السياسي في البلاد. وتقود المبادرة حركة «البناء الوطني» (جناح منشق عن الحزب التاريخي لإخوان الجزائر)، ويشارك في المبادرة نحو 50 مكونا من أحزاب سياسية معتمدة.

(العربي الجديد)

خاص

بعد فشل مساعي الحكومة العراقية السابقة لوقف الهجمات الصاروخية على المنطقة الخضراء والقواعد التي تؤوي جنوداً أميركيين، وضعت القوات العراقية خطة جديدة، تتضمن التدقيق بالسيارات التي تدخل لمحيط القواعد ومراقبة مقرات بعض الفصائل

خطة لحماية مصالح واشنطن

بغداد تضع مقرات فصائل تحت المراقبة

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**
محمد علي

ضمن المساعي التي تبذلها حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لوقف الهجمات الصاروخية التي تتعرض لها بين حين وآخر المعسكرات التي تستضيف القوات الأميركية شمال وغربي بغداد، فضلاً عن السفارة الأميركية الواقعة على نهر دجلة ضمن المنطقة الخضراء، وسط بغداد، كشف مسؤولان عراقيان، أحدهما جنرال في وزارة الدفاع، لـ«العربي الجديد»، أن القوات الأمنية العراقية اعتمدت خطة جديدة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المصالح الأميركية في البلاد، تخوّفاً من أن تتسبّب إحدى تلك الهجمات بمقتل رعايا أميركيين، ما يترتب عليه رد فعلي عسكري من واشنطن، على غرار الهجوم الجوي الذي نفذته مقاتلات أميركية منتصف مارس/ آذار الماضي ضد معسكرات «الحشد الشعبي»، إثر الهجوم الذي طاول معسكر التاجي شمالي بغداد، وتسبب بمقتل جنديين أميركيين وآخر بريطاني.

وبحسب مسؤول عراقي في قيادة عمليات بغداد، تحدث لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، فإن الخطة تعتمد على إعادة نشر قوات الجيش في محيط القواعد والمعسكرات التي تستضيف الجيش الأميركي، أو قوات التحالف الدولي، باستبدال الوحدات الموجودة بأخرى جديدة، بما فيها القيادات والضباط، مع منح الجيش صلاحية تفتيش وتدقيق السيارات التي تدخل إلى محيط القواعد العسكرية تلك، حتى وإن كانت سيارات شخصيات رسمية أمنية أو حكومية. وأكد البدء فعلاً بالخطة، التي شملت أيضاً فرض رقابة على مقرات مكاتب لفصائل مسلحة مقربة من إيران في بغداد وضواحيها، مع إشراك قوة من «أمن الحشد الشعبي»، المرتبطة بفالح الفياض، المتهم الرئيس باستهداف المنطقة الخضراء ومعسكرات في بغداد، فضلاً عن مقرات لهذه المجموعات، غالبيتها منازل ومزارع تقيم بها بشكل غير قانوني منذ عام 2016 في بغداد وضواحيها، كاشفًا أن الأميركيين قرروا التخلي عن قاعدة التاجي الواقعة على بُعد 250 كيلومتراً شمالي بغداد، وتم فعلاً وضعها ضمن خريطة إعادة التموضع للقوات الأميركية في المرحلة المقبلة.

وشهدت الأيام الثلاثة الماضية تطوراً واضحاً على مستوى الهجمات الصاروخية، إذ أعلنت السلطات العراقية، الأربعاء الماضي، ضبط 7 صواريخ كاتيوشا كانت موجهة نحو المنطقة الخضراء وسط بغداد، وأدى خلل إلى عدم إطلاقها، وقد وجدت مربوطة على جهاز تحكم عن بعد، بالتزامن مع سقوط صاروخ في اليوم ذاته على المنطقة الخضراء بالقرب من السفارة الأميركية، بعد يوم من هجوم مماثل شمالي بغداد بواسطة صاروخي كاتيوشا أيضاً.

من جهته، قال النائب عن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، عدي الشعلان، إن موقف تحالفه هو مواصلة العمل على إخراج القوات الأميركية من كل الأراضي العراقية، مضيفاً، في إيجاز صحافي نقلته وسائل إعلام محلية عراقية، تعليقاً على قرب انطلاق جولة الحوار الاستراتيجي الأميركية العراقية الثانية، إن «تحالف الفتح لن يتهاون مع بقاء المحتل فترة أطول»، في إشارة للقوات الأميركية، داعياً إلى «توحيد الصف السياسي للوقوف بوجهه المؤامرة الصهيوأميركية»، بحسب قوله. مقرر لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي فالح العيساوي تحدث بدوره عما وصفه بالعجز الحكومي عن مواجهة جماعات الكاتيوشا بسبب الظروف الحالية التي تمر بها البلاد. وأوضح، في إيجاز صحافي نقلته وكالات أخبار عراقية، أن «من واجب لجنة الأمن في البرلمان المتابعة والإشراف على إعداد خطط أمنية تواكب الأحداث التي تشهدها البلاد، لكن جائحة كورونا عطلت عمل مجلس النواب وكذلك لجنة الدفاع النيابية، والحكومة تعلم هوية الجهات المسؤولة عن القصف بصواريخ الكاتيوشا، على اعتبار أنها تُعلن عن نفسها مع كل عملية تنفذها ضد قوات التحالف الدولي، واعتقلت عدداً منهم وفيما بعد أطلقت سراح بعضهم». وأوضح العيساوي أن «البلد يمر بأزمات وتحديات كبيرة ومعقدة، بالتالي الحكومة تخوض مواجهات صعبة على مختلف الأصعدة، لذا من الصعب أن تصارح الشعب بالوقت الحالي بشأن تلك الجهات أو تعتقل المنفذين نتيجة تلك التحديات». وأكد أن «الحكومة ليست عاجزة عن تحديد هوية الجهة أو مواقعها، لكنها عاجزة عن مواجهتها، نظراً للظروف الحالية التي تعيشها البلاد».

الخبير بالشأن الأمني في العراق عدنان البياتي، وهو ضابط برتبة عميد ركن في الجيش السابق، اعتبر خطة الحكومة اعترافاً صريحاً بأنها لا تسيطر على الفصائل المسلحة ضمن «الحشد الشعبي»، وأن هناك قوة منفلتة لا تخضع للدولة العراقية داخل بغداد. وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الخطة قد تحجم من تحركات تلك الميليشيات، لكن لن توقف الهجمات الصاروخية، ذلك لأن نفوذ تلك الميليشيات كبير جداً وأعلى من قدرة القوات النظامية على مواجهتها. كما أنها (الميليشيات) تخترق الجيش والشرطة بشكل واضح، وهناك من يعمل لصالحها». ورأى أن «تلك الميليشيات تحاول حالياً تجنّب أي صدام مباشر مع الحكومة العراقية، ولا تريد التصعيد معها، وتسعى لمراقبة خطوات الحكومة اللاحقة لتتصرف وفقاً لها، لكنها في الوقت نفسه ماضية في الهجمات التي تستهدف المصالح الأميركية، وإن كانت هجمات منخفضة الخطورة».

سيتم استبدال وحدات موجودة في محيط القواعد الأميركية

الحكومة تخشى من رد أميركي على إصابة أو قتل أميركيين

منح الجيش صلاحية تفتيش السيارات (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

لا نقاش

قال الفيادي في «الحشد الشعبي» علي الحسيني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن خروج القوات الأميركية من العراق مطلب واستحقاق لا يحتمل نقاشاً أو تفاوضاً، معلناً أن هناك اتفاقاً على مواصلة العمل لتحقيق سيادة كاملة بإخراج آخر عنصر أميركي من العراق.

الحدث

تسعى قوات النظام السوري إلى كسر المعادلات العسكرية في مناطق خفض التصعيد في محافظة إدلب، في الشمال السوري، محاولة اختراقها من جهة ريف اللاذقية، غير عابئة بنقض الاتفاقات

تصعيد النظام السوري

محاولة اختراق «خفض التصعيد» من محاور اللاذقية

عماد كركص

تشكل تحركات قوات النظام السوري وحلفائه في ريف اللاذقية الشرقي التابع لـ«منطقة خفض التصعيد» (إدلب وما حولها) منعطفاً جديداً، ويبدو أنه سيكون خطيراً، في حال استمر النظام بمحاولة التقدم شرقي اللاذقية، على الرغم من سريان وقف إطلاق النار الذي يشمل المنطقة كاملة منذ مارس/ آذار الماضي. في المقابل، لا تزال الخروقات مستمرة في جنوب إدلب، وتحديداً في قرى جبل الزاوية، من خلال القصف والاستهداف المستمر من قبل مدفعية النظام، والذي زاد عليها في الأيام الأخيرة بمحاولات تقدم بري للقوات على بعض المواقع التي لا تزال تحت سيطرة المعارضة، إلا أن تلك المحاولات فشلت، كما حصل بريف اللاذقية.

ميدانياً، تمكنت فصائل المعارضة، في اليومين الماضيين، من قتل وجرح مجموعتين من عناصر قوات النظام، خلال محاولات تسلل على محور جبهات ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، بالإضافة لصدها محاولات سابقة في الأيام القليلة الماضية. وأعلنت الفصائل العسكرية العاملة ضمن غرفة عمليات «الفتح المبين»، والمقاتلة في «منطقة خفض التصعيد» عن مقتل وجرح مجموعة من عناصر قوات النظام والمليشيات الداعمة لها أثناء محاولة اقتحامهم قرية الحدادة في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، عصر اول من أمس الخميس، مشيرة إلى مقتل وجرح عدد آخر من قوات النظام إثر استهداف تجمعهم في قرية كنسبة بصواريخ موجهة. فيما قالت مصادر عسكرية على الأرض إن طائرة مروحية تابعة لسلاح الجو الروسي هبطت في محيط قرية كنسبة، لنقل جثة ضابط روسي قتل أثناء الاشتباكات على محور الحدادة والراقم في جبل الأكراد بريف اللاذقية.

كذلك أكدت «الجبهة الوطنية للتحرير» المدعومة من تركيا، مقتل وإصابة عشرات العناصر من قوات النظام والمليشيات المحلية والأجنبية الموالية لها، خلال محاولتهم التقدم على محور تلتي الحدادة والراقم في جبل الأكراد، مشيرة إلى أن من بين القتلى ضابط روسي لقي مصرعه على محور تلة الحدادة.

إلى ذلك، قصفت القوات التركية المنتشرة في محيط محافظة إدلب مواقع لقوات النظام جنوبي المحافظة، واستقدمت تعزيزات جديدة إلى نقاط انتشارها في المنطقة، ويأتي ذلك بعد إحباط فصائل المعارضة هجمات عدة شنتها قوات النظام في محاولة للتقدم في ريفي اللاذقية الشرقي وإدلب الجنوبي. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن القوات التركية المنتشرة في جبل الزاوية قصفت بالصواريخ مواقع قوات النظام في مدينة معرة النعمان بريف المحافظة الجنوبي من دون ورود معلومات عن وقوع خسائر بشرية. وتزامن ذلك مع تحليق مكثف لطائرات الاستطلاع التركية في أجواء محافظة إدلب، فضلاً عن تحليق طائرات استطلاع روسية في أجواء المنطقة، وفق المرصد.

وكانت قوات النظام قد قصفت بالمدفعية الثقيلة مناطق الفطيرة وكنصفرة وسفوهن وفليفل ومناطق أخرى في جبل الزاوية ومحاور ريف اللاذقية الشمالي، كما استمرت التعزيزات العسكرية التركية بالتوافد إلى إدلب بأعداد كبيرة عبر معبر كفرلوسين الحدودي، والتي كان آخرها فجر أمس.

أربعة ارتال عسكرية للجيش التركي دخلت بشكل متتالٍ

قصفت القوات التركية مواقع للنظام جنوبي إدلب

قصف النظام مناطق في محافظة إدلب (الأناضول)

الجمعة. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن أربعة أرتال عسكرية للقوات التركية دخلت بشكل متتال، اعتباراً من فجر أمس الأول، تضم دبابات وراجمات صواريخ ومدافع وعربات مصفحة ومعدات هندسية وشاحنات محملة بمواد لوجستية، توزعت على النقاط العسكرية التركية المنتشرة في ريف إدلب الجنوبي. وكثفت القوات التركية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، من إرسال التعزيزات العسكرية إلى المناطق القريبة من خطوط التماس مع قوات النظام، بالتزامن مع إرسال قوات النظام تعزيزات عسكرية مماثلة إلى ريف إدلب الجنوبي وسط أنباء عن نيتها شن هجوم عسكري على منطقة جبل الزاوية. كذلك حاولت قوات النظام في الأيام الماضية التقدم من عدة محاور في ريف إدلب، أهمها محاور دير سنبل والفطيرة ورويحة، من دون التمكن من إحداث أي اختراق للجبهات، وسط تصد من قبل فصائل المعارضة هناك، التي عززت القوات التركية من وجودها بالقرب منها، عبر العديد من النقاط التي أحدثها ونشرها الجيش التركي في جبل الزاوية وعلى خطوط التماس، بعد إظهار النظام وحلفائه ولا سيما من الإيرانيين نية لإنهاء اتفاق وقف إطلاق النار والتقدم ضمن عملية جديدة تجاه ما تبقى من قرى وبلدات في إدلب تحت سيطرة المعارضة، ولا سيما تلك الواقعة جنوبي طريق حلب اللاذقية «أم 4»، الذي يعبر إدلب ويقسم المحافظة إلى نصفين تقريباً.

وبالعودة إلى ريف اللاذقية وجبل الأكراد، قد يبدو التكتيك الجديد لقوات النظام يكمن في إحداث اختراق في جبهة ريف اللاذقية من خلال محور الحدادة وتلة الراقم، بعد الفشل في اختراق جبهة ريف اللاذقية الشرقي من خلال مئات محاولات التقدم نحو تلة الكبينة بالريف ذاته، وذلك قبل توقف المعارك إثر الاتفاق الروسي التركي لوقف إطلاق النار في إدلب ومحيطها في الخامس من مارس/ آذار الماضي.

وتكمن أهمية محور تلة الراقم وقرية الحدادة بالنسبة لقوات النظام، في أنهما تسيطران نارياً على الجزء المتبقي من طريق حلب اللاذقية الدولي «أم 4» في ريف اللاذقية حتى مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، إضافة إلى سيطرتهما الناريّة على طرق إمداد تلال الكبينة وتلال الخضر والتفاحية وتردين.

وتشكل السيطرة على المحور منطلقاً لمفترق طرق، أسهلها وأهمها سلوك الطريق الشرقي الشمالي نحو مدينة جسر الشغور، التي لم يخف النظام تطلعه للتقدم نحوها والسيطرة عليها، في حين سيكون الطريق الأخطر الخط الجنوبي الغربي الموصل مباشرة إلى تلة الكبينة الاستراتيجية بريف اللاذقية، والتي تشكل نقطة صد رئيسية أمام قوات النظام وتقدمها نحو ما تبقى من ريف اللاذقية، وعبورها نحو إدلب مروراً بقرى وبلدات تابعة لسهل الغاب بريف حماه، كلها لا تزال تحت سيطرة فصائل المعارضة.

بيد أن النظام وحلفاءه ربما يكونون قد لجأوا أخيراً إلى استراتيجية جديدة بعد الفشل بريف إدلب الجنوبي، كون الوجود التركي بريف اللاذقية الشرقي التابع لـ«منطقة خفض التصعيد» لا يزال ضعيفاً مقارنة بالوجود العسكري التركي في إدلب والريف الجنوبي منها، مع اقتصار الانتشار التركي في ريف اللاذقية على نقطة مراقبة عسكرية واحدة في قرية زيتونة، مقابل عشرات نقاط المراقبة والانتشار المتوزعة في إدلب.

شرق غرب

مشرعون أميركيون يسعون لمنع بيع مسيرات للسعودية

قدم أعضاء جمهوريون وديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأميركي تشريعاً، أمس الجمعة، يمنع بيع طائرات مسيرة أميركية الصنع لدول لا تعد حليفة وثيقة لواشنطن، وخص التشريع السعودية بالذكر. وطرح الإجراء العضوان الجمهوريان مايك لي وراند بول والديمقراطيان كريس مورفي وكريس كونس وكذلك العضو المستقل بيرني ساندرز. وسعى مشرعون أميركيون من قبل لكبح خطط الإدارة لبيع أسلحة، خاصة للسعودية والإمارات، لاستخدامها في حرب اليمن.

(رويترز)

واشنطن تجدد دعوتها إلى تسوية في ليبيا

جددت واشنطن، أمس الجمعة، دعوتها إلى تسوية سياسية للحرب في ليبيا، وفرضت عقوبات على ليبيين يُشتبه في تأجيجهم النزاع عبر تهريب النفط والمخدرات. وذكرت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو (الصورة)، ناقش مع نظيره المصري سامح شكري، في اتصال هاتفي، «أهمية دعم وقف لإطلاق النار بوساطة من الأمم المتحدة في ليبيا، عبر مفاوضات سياسية واقتصادية».

(فرانس برس)

سريلانكا: «الشعب» يفوز بغالبية البرلمان

تمكن حزب الشعب السريلانكي، بزعامة رئيس الوزراء الحالي ماهيندا راجاباكسا، من الفوز في الانتخابات التشريعية، بحصوله على 145 مقعداً من أصل 225 بالبرلمان. وبحسب بيانات اللجنة الانتخابية، أمس الجمعة، فإن الجبهة الشعبية المتحدة حلت في المركز الثاني بحصولها على 54 مقعداً، تلاها التحالف الوطني التاميلي بـ10 مقاعد، وتوزعت بقية المقاعد على بقية الأحزاب.

(الأناضول)

مهاتير محمد يؤسس حزباً جديداً

أعلن رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد (الصورة)، أمس الجمعة، تأسيس حزب جديد، وذلك بعد أكثر من شهرين من فصله من الحزب الحاكم. وقال مهاتير، في مؤتمر صحافي، إن الحزب الجديد سيكون مستقلاً، ولن يتماشى مع ائتلاف المعارضة بقيادة أنور إبراهيم. وأضاف «نشعر بأنه يجب أن نواصل معركتنا، ولهذا السبب نقوم بتشكيل حزب جديد»، مشيراً إلى أنه لم يحدد اسمه بعد. وأوضح أن الأجندة الرئيسية للحزب ستكون على غرار النضال الأصلي لحزب «بيرساتو» وهي «القضاء على الفساد».

(الأناضول)

تايلاند: محتجون يهددون بالتصعيد وسط اعتقالات

تتصاعد التوترات السياسية في تايلاند، حيث تعهد الناشطون المؤيدون للديمقراطية، أمس الجمعة، بتصعيد الاحتجاجات ضد الحكومة والشرطة، التي اعتقلت بعض الشخصيات الرئيسية في التظاهرات الأخيرة، ومنهم محامي حقوق الإنسان أرنون نامبا، الذي أوقف بتهمة التحريض على الفتنة. وحذر قادة الاحتجاج من أنهم سيوسعون أنشطتهم إذا فشلت الحكومة في تلبية مطالبهم، ومنها إجراء انتخابات جديدة.

(أسوشييتد برس)

متابعة

وعود الكاظمي للمتظاهرين بلا تطبيق عملي

لا يزال الناشطون في ساحات التظاهرات العراقية غير مقتنعين بأداء مصطفى الكاظمي، مشيرين إلى أنه لم يف بوعوده للمحتجين

بغداد ـ **براء الشمري**

على الرغم من مرور 3 أشهر على تشكيل الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي التي نالت الثقة في السابع من مايو/ أيار الماضي، إلا أن الجدل السياسي والقانوني بشأن عدد من القضايا التي طالب بها الحراك الاحتجاجي الذي انطلق قبل أكثر من 10 أشهر لا يزال مستمراً، ومن أبرز تلك القضايا محاسبة المتورطين بقتل أكثر من 700 متظاهر وإصابة الآف آخرين، وإكمال قانون الانتخابات الذي يعد شرطاً أساسياً لإجراء الانتخابات المبكرة التي حدد لها الكاظمي موعداً في السادس من يونيو/ حزيران 2021. ومنذ استلامه السلطة، أطلق الكاظمي وعوداً متكررة بشأن مضي حكومته بالكشف عن المتورطين بعمليات قتل واختطاف واعتداء ضد المحتجين، آخرها تصريحه نهاية الشهر الماضي الذي قال فيه «نحن ماضون إلى فتح التحقيق بكل المتورطين بالدم العراقي». إلا أن وعود الكاظمي المتكررة لم تمنع محتجين في محافظات جنوبية من التظاهر خلال الأيام الماضية للمطالبة بمحاسبة قتلة المتظاهرين في زمن حكومة عادل عبد المهدي السابقة التي استخدمت مختلف الوسائل لقمع الاحتجاجات. وأكد ناشطون في تظاهرات ساحة الحبوبي في مدينة الناصرية (مركز محافظة ذي قار) لـ «العربي الجديد» أن حكومة الكاظمي أطلقت الكثير من الوعود، إلا أنها لم تفِ بها، وفي مقدمتها محاسبة قتلة المتظاهرين التي لا تتطلب الكثير من الوقت، خصوصاً ضد أولئك الذين سبق أن صدرت بحقهم أوامر قبض، مثل مسؤول خلية الأزمة والمسؤول عن تحركات الجيش خلال فترة التظاهرات جميل الشمري، الذي صدرت بحقه أكثر من مذكرة قبض لاتهامه بإصدار أوامر بإطلاق الرصاص الحي ضد المتظاهرين الذي تسبب بمقتل وإصابة العشرات في الناصرية ومدن أخرى في ذي قار. وقال أحمد الجزائري، وهو من ناشطي محافظة النجف، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة الحالية تتجنب الحديث عن المجازر التي ارتكبت بحق متظاهري المحافظة على يد قوات الأمن والمليشيات في عهد حكومة عبد المهدي، موضحاً أن هذا الملف بعد أولوية بالنسبة للحراك الشعبي الذي يمكن أن يعود في أي لحظة إذا شعر بأن الحكومة لا تريد أن تحقق مصالح الشعب.

واستنكر عراقيون أمس الجمعة مرور شهر على مقتل الخبير الأمني هشام الهاشمي على يد مسلحين مجهولين، منتقدين تسويف الحكومة لقضية مقتله التي قالوا إن مصيرها سيكون مشابهاً لقضايا أشخاص قتلوا أثناء التظاهرات التي مرت عليها عدة أشهر ولم تكشف ملابساتها. وأشار أسعد الناصري، وهو من رجال الدين الداعمين للتظاهرات، إلى أن الهدف الأهم بعد الدماء التي نزفت من الثوار هو محاكمة قتلة المتظاهرين، مضيفاً في تغريدة على موقع «تويتر»: «وإلا فليس من الإنصاف السماح لهم بخوض الانتخابات حالهم حال الوطنيين وضحايا ظلمهم، كما أن محاكمتهم تثبت مصداقية الحكومة بشكل كبير». وتأتي المطالبات بمحاسبة قتلة المتظاهرين متزامنة مع الجدل بشأن جدول الدوائر الانتخابية المرتبط بقانون الانتخابات، واكد عضو في اللجنة القانونية في البرلمان، طلب عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن خلافاً عميقاً يجري داخل اللجنة بشأن توزيع الدوائر الانتخابية، مستبعداً حصول اتفاق خلال الأيام القليلة المقبلة. وأشار إلى وجود أن بعض ممثلي الكتل السياسية في اللجنة القانونية يتقصدون التعطيل من خلال طرح مقترحات لا يمكن القبول بها من قبل الجماهير مثل الإبقاء على كل محافظة دائرة انتخابية، أو تحويل العراق بأجمعه إلى دائرة انتخابية واحدة.

وفي السياق، قال مقرر اللجنة القانونية في البرلمان يحيى المحمدي إن اللجنة بانتظار رأي وقرار الكتل السياسية بشأن الصياغة النهائية لتسمية الدوائر الانتخابية، مبيناً في تصريح صحافي أن تقسيم الدوائر في 4 محافظات هي بغداد وكركوك ونينوى وديالى يحتاج إلى مزيد من النقاش.

يُذكر أن الرئيس العراقي برهم صالح كان قد أكد أن «الدعوة إلى انتخابات مبكرة حرة ونزيهة تُعدّ من متطلبات الإصلاح السياسي المنشود، وهو استحقاق وطني أفرزه الحراك الشعبي»، مشدداً على أن «أزمة العراق السياسية لا تحتمل التسويف، وأن ظروف المعاناة التي يمرّ بها الشعب تتطلب قراراً وطنياً شجاعاً نابعاً من استحقاق الشعب وحقه في اختيار حكومة وطنية مستقلة ومتماسكة عبر انتخابات حرة ونزيهة». ودعا البرلمان إلى «استكمال قانون الانتخابات بأسرع وقت ممكن، وإرساله الى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه والشروع بتنفيذه، والإسراع بإقرار تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا».

خلاف داخل لجنة برلمانية بشأن توزيع الدوائر الانتخابية

يصرّ المتظاهرون على محاكمة المتورطين بقمع الاحتجاجات (أحمد الربيعي/فرانس برس)

إضاءة

توتر شرقي الفرات تغذيه «قسد»

يمهد قانون «أملاك الغائبين» في شرق سورية، الذي أصدرته «قسد»، لوضع اليد على ممتلكات المهجرين، بما يزيد التوتر في المنطقة

عدنان أحمد

يتواصل التوتر في شرقي سورية بين الأهالي و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، على خلفية الاعتقالات التي تقوم بها الأخيرة في تلك المناطق، فيما ترتفع مخاوف الأهالي بسبب القوانين الأخيرة التي أصدرتها «الإدارة الذاتية» التابعة لـ«قسد»، لا سيما ما يتصل بإدارة «أملاك الغائبين». وتزامنت حملات الاعتقال مع مقتل شعبان محمد الزايد، قائد «فوج البوكمال» التابع لـ«قسد» مساء أمس الأول الخميس، برصاص مجهولين يستقلون دراجة نارية على أطراف مدينة هجين. وأظهرت صور، أوردتها شبكة «فرات بوست»، الزايد وقد تعرض لطلقات في أماكن مختلفة من جسده، مشيرةً إلى وصول تعزيزات عسكرية تابعة لـ«قسد» إلى مدينة هجين عقب عملية الاغتيال. وشنت الأجهزة الأمنية التابعة لـ«قسد»، أمس الجمعة، حملات مداهمات واعتقالات في بلدة الحوايج، طاولت عدداً من الأشخاص، وذلك بعد حملة مماثلة قامت بها، الخميس، في بلدة الشحيل بريف دير الزور الشرقي. وذكرت شبكات إخبارية أن «قسد» اعتقلت 10 أشخاص، وحرقت منزل أحد المطلوبين لها في الشحيل، متخذة من مسجد الروضة في البلدة مقراً عسكرياً لها خلال الحملة الأمنية التي تنفذها في المنطقة. وكان أبناء بلدتي الحوايج والشحيل، شرق دير الزور، قد شاركوا، الثلاثاء الماضي، في احتجاجات أضرموا خلالها النار في مقرّات تابعة لـ«قسد»، وذلك تنديداً بممارساتها وبالأوضاع الأمنية المتردية في المناطق التي تسيطر عليها، والإغتيالات التي طاولت شيوخ عشائر خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي سياق متصل، اتهم أحمد أبو خولة، قائد «مجلس دير الزور العسكري» التابع لـ«قسد»، «أطرافاً داخلية وإقليمية» بالوقوف وراء الأحداث في ريف دير الزور الشرقي، لتحريض أبناء العشائر ضد «قوات سورية الديمقراطية»، وخلق فتنة بين شعوب المنطقة، حسب حديثه لوكالة «هاوار» الكردية. وفي السياق نفسه، قالت الجهات الأمنية التابعة لـ«قسد» إنها ألقت القبض على شخص على صلة باغتيال شيوخ العشائر العربية، واعترف بأن المخابرات السورية وفرع الأمن السياسي بالحسكة تحديداً، شكلا «خلايا اغتيالات» تستهدف مشايخ ووجهاء العشائر والشخصيات المعروفة ورؤساء المجالس المحلية في منطقة دير الزور. وحسب «وكالة فرات للأنباء»، التي أجرت حواراً مع المدعو عبد الرزاق نواف القطي، الذي ألقت «قسد» القبض عليه أثناء توزيعه المنشورات في منطقة الشدادي في نهاية الشهر الماضي، فإن تلك الخلايا اشتملت على تأسيس قوة باسم «المقاومة العربية المسلحة»، لاستهداف رؤساء ووجهاء العشائر، وأعضاء المجالس في المنطقة. وأشارت الوكالة إلى أن القطي اعترف بانضمامه إلى التنظيم المسمى «المقاومة العربية المسلحة» الذي تم تأسيسه من قبل المخابرات السورية، مشيراً إلى مسؤولية خلية تابعة للتنظيم عن الاغتيالات التي وقعت في مدينة دير الزور ضد اثنين من مشايخ العشائر. في غضون ذلك، أثارت جملة قوانين أصدرتها «الإدارة الذاتية» انتقادات ومخاوف لدى أهالي المناطق الشرقية في سورية، يتعلق أحدها بما سمي «أملاك الغائبين»، وآخر باسم «واجب الدفاع الذاتي في الإدارة الذاتية»، وثالث سمي «قانون جهاز الرقابة العامة». وتركزت المخاوف على القانون الأول الخاص بإدارة أملاك الغائبين، والذي يخشى الأهالي من أنه قد يكون مدخلاً للاستيلاء على ممتلكات المهجرين منهم، ونسبتهم عالية، بحجة حمايتها من الاعتداءات عليها. وعرّف القانون «الغائب» بأنه «كل شخص يحمل الجنسية السورية، أو من في حكمه من مكتومي القيد المجردين من الجنسية السورية بإحصاء عام 1962، ويقيم إقامة دائمة خارج سورية، ولا يقيم أحد من أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية في سورية». ونص على تشكيل لجنة حماية أملاك الغائب»، تقوم بـ«الأعمال الإدارية، وحصر أملاك وأموال الغائبين، وصيانتها والحفاظ عليها». ويعطي القانون الحق للجنة في تأجير واستثمار الأملاك ووضعها في ما سمته «خدمة تنمية المجتمع» من دون تغيير أوصافها. واعتبر جميع العقود المبرمة قبل صدور «القانون» على «أملاك الغائب»، والتي تشمل كل أمواله المنقولة وغير المنقولة والمملوكة له، والذي غادر الأراضي السورية مدة سنة أو أكثر بقصد الإقامة الدائمة والمستمرة خارجها، مؤقتة.

كذلك، نص القانون على أن «الغائب» يفقد حقه في ربع أملاكه «من دون المساس في أصل الحق»، إذا لم يحضر هو أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى والثانية خلال مدة أقصاها سنة متواصلة، ولا تُسلّم الأموال إلا بعد أخذ موافقة رئاسة «المجلس التنفيذي» التابع لـ«قسد».

مخابرات النظام شكلت «خلايا اغتيالات» في دير الزور

بدا الاتفاق المصري ـ اليوناني بتعيين الحدود البحرية بين البلدين، والذي جاء بضوء أخضر من الولايات المتحدة، أنه يستهدف محاصرة تركيا في البحر المتوسط، وتحجيم دورها لمصلحة دول منتدى غاز شرق المتوسط، فيما يُتوقع أن ترد أنقرة

الاتفاق المصري اليوناني
ضوء أخضر أميركي لمحاصرة تركيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا يعتبر توقيع اتفاق تعيين الحدود البحرية بين مصر واليونان مجرد حلقة جديدة في مسلسل التصعيد بين القاهرة وأنقرة، بل يمثل خطوة يصادر بها نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مستقبل العلاقات بين البلدين والشعبين لسنوات وربما عقود مقبلة، بإقدامه على إهداء الخصم التاريخي والإقليمي الأول للأتراك مفتاحاً لتعقيد قضية الحدود اليونانية التركية التي لا أفق لحلها في المستقبل القريب، باستمرار النزاع بين البلدين على ملكية بعض الجزر، فضلاً عن ترسيم المناطق البحرية الخاصة بكل منهما. هذه الخطوة لم تكن مصر في السنوات السابقة لصعود السيسي للسلطة مستعدة لها بسبب رغبتها في البقاء على الحياد بين تركيا واليونان من جهة، وبسبب تعقيدات الترسيم الفنية وارتباطها بمشكلة قبرص من جهة أخرى، وما يترتب على ذلك من تداخل وتضارب للصالح الإسرائيلية مع الثلاثي قبرص واليونان وتركيا.

فالادعاء بالتزام مصر واليونان وقبرص بقواعد القانون الدولي في ترسيم الحدود البحرية بينهما، وكذلك ادعاء قبرص، والاحتلال الإسرائيلي، مراعاة القواعد ذاتها لدى ترسيم منطقتيهما الاقتصاديتين، يخلق أمام المنطقة والمجتمع الدولي وضعية شاذة مخالفة لأشهر حالات النزاع الحدودي البحري بين الدول حول العالم. فتركيا التي تعتبر الدولة صاحبة الساحل الأطول في الإقليم بالكامل، سوف يكون لها بعد تلك الاتفاقيات المساحة البحرية الأصغر والمنطقة الاقتصادية الأقل مساحة إذا ما قورنت باليونان وقبرص ومصر، الأمر الذي سيكون قبول أنقرة به مستحيلاً، ويمثل سبباً معقولاً من وجهة نظرها للإصرار على التدخل في ليبيا، والدعم اللامحدود لحكومة الوفاق الليبية بهدف تثبيت اتفاقية ترسيم الحدود بينهما، والتي تقطع الطريق بوضوح على الاتفاقية الموقعة بين مصر واليونان، فكل اتفاقية تفرغ الأخرى عملياً من مضمونها، مما يصعب معه اعتماد أيهما لدى الأمم المتحدة وفق القواعد القانونية الحاكمة لذلك.

وعلى الرغم من إبداع الاتفاقيات الموقعة سابقاً لترسيم الحدود البحرية في هذا الإقليم لدى الأمم المتحدة، وبدء عمل بعض الشركات الكبرى في إنتاج الغاز الطبيعي في المناطق المصرية والقبرصية والمناطق المحتلة إسرائيلياً، فإن كل الاتفاقيات تبدو هشة اقتصادياً وفاقدة لعوامل الاستقرار الجاذبة للاستمرار، أمام أي نزاع حربي أو سياسي، وذلك كله بسبب أسبقية قبرص بمباركة أوروبية وأميركية، ثم لحاق مصر بهما. الأمر الذي يجعل المصالح الاقتصادية المترتبة على الاتفاقية مرهونة بنزاع أكبر بكثير بين الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وتركيا على مكامن الغاز الطبيعي في المنطقة، فجميع الدول المنخرطة في اتفاقيات الترسيم، والتي شكلت فيما بينها منتدى غاز شرق المتوسط العام الماضي، ليست قادرة على مزاحمة روسيا وتركيا في سوق تصدير الغاز لأوروبا، إلا بدعم أميركي بالدرجة الأولى.

ومنذ مطلع عام 2018 حاولت تركيا اتخاذ خطوات قانونية دولية لإبطال الاتفاقية، بدعوى انتهاكها للجرف القاري والمياه الإقليمية التركية عند خطي طول محددين، مناسبة بدء قبرص أنشطة للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بها وفق الاتفاقية، والتي تعتبرها تركيا جزءاً من المياه الإقليمية المتنازع عليها، والمناطق المتداخلة بينها وبين اليونان، بالتوازي مع الخطوة السياسية الأهم والمتمثلة في ترسيم الحدود مع ليبيا.

وقال مصدر دبلوماسي مصري لـ«العربي الجديد» إن «تركيا فشلت في منع الجهود المصرية ـ اليونانية المشتركة، وإن كانت قد أسهمت في تأجيل إبرام الاتفاقية وتحديد المناطق الاقتصادية، والتي كان من المتوقع إبرامها العام الماضي، بسبب انتهاء بعض المشاكل الفنية التي واجهت اللجان المشتركة بين البلدين لتحديد نقاط التماس الرئيسية، لكن الاتفاق مع ليبيا أربك المشهد بضعة أشهر، كما انتظرت البلدان للحصول على ضوء أخضر من الولايات المتحدة لإتمام الخطوة. الأمر الذي تحقق أخيراً من خلال اتصالات بذل فيها الجانب اليوناني القسم الأكبر من الضغوط والحشد في دوائر الخارجية الأميركية، من خلال مجموعات تشريعية وأكاديمية من أصول يونانية».

وأضاف المصدر أن الطريق بات ممهداً الآن لاتخاذ خطوة عدائية أكبر، بالعمل على تعيين الحدود البحرية بين مصر وليبيا واليونان سوياً، مؤكداً أن القاهرة طرحت بالفعل على أثينا ونيقوسيا منذ أشهر خلال اجتماعات استخباراتية رفيعة المستوى مقترح استخدام برلمان شرق ليبيا الموالي لمصر والإمارات كطرف رسمي لإبرام اتفاقية ثلاثية، بل وضم البرلمان إلى منتدى شرق المتوسط صورياً، لكن القيود تعطل بسبب التخوف من التصعيد العسكري.

وإلى جانب الصراع السياسي مع تركيا، فإن السيسي بات مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى على إنهاء مشاكل مصر الحدودية البحرية لاجتذاب مزيد من الاستثمارات في قطاعي الغاز الطبيعي والبترول، باعتباره القطاع الوحيد الذي تملك مصر سبل تحقيق نجاح اقتصادي كبير فيه من دون انتظار عشرات السنوات. وهو ما جعلها تتخلى عن حذرها الذي كان قائماً في عهد الرئيس المخلوع، حسني مبارك، قبل ثورة 2011، والذي كان يرى تأجيل حسم ملف الحدود وتقاسم الثروات في البحر المتوسط إلى حين تسوية النزاعات التركية اليونانية من جانب، ولعدم التورط بالاعتراف بحدود المياه الإقليمية المزعومة لإسرائيل من جانب آخر.

> يؤيد الاحتلال الإسرائيلي خطوات مصر بغية ترسيم الحدود معها
>
> تحاول تركيا التصدي لطموحات دول منتدى الغاز التوسعية

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان السيسي عضواً فيه في أعقاب الثورة، يرى إبقاء الوضع على ما هو عليه إلى حين وجود سلطة منتخبة، على الرغم من ممارسة دول الجوار بعض الضغوط عليه لغلق ملفات الحدود البحرية، ولذلك كانت هذه المسألة على رأس أولويات السيسي، سواء بالنسبة إلى البحر الأحمر أو البحر المتوسط. فالحسابات المعقدة لمبارك إزاء تركيا أو الاحتلال الإسرائيلي، ليست في حسبانه، فهو يتعامل مع الأولى كخصم بالفعل على أثينا ونيقوسيا منذ أشهر التعاون مع الثانية على مختلف الأصعدة، سياسياً واستراتيجياً وأمنياً.

وتأتي الحكومة الإسرائيلية على رأس المرحبين والداعمين لترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص واليونان، ليس فقط لأنها تكرس سيطرتها الفعلية على بعض حقول الغاز والعلامات في عمق المتوسط، ولكن أيضاً لأن إغلاق هذا الملف يقرب أكثر من أي وقت مضى خطوة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والاحتلال الإسرائيلي، أو على الأقل الاتفاق على حدود المناطق الاقتصادية وعلى الصعيد القانوني، يتمسك السيسي بإبرام مثل هذه الاتفاقيات، حتى لا يتكرر سيناريو المخلوع، حسني مبارك، قبل ثورة 2011، والذي كان يرى تأجيل حسم ملف الحدود وتقاسم الثروات في البحر المتوسط إلى حين تسوية النزاعات التركية اليونانية من جانب، ولعدم التورط بالاعتراف بحدود المياه الإقليمية المزعومة لإسرائيل من جانب آخر.

وكان مصدر قضائي مصري، شارك في أعمال لجان ترسيم الحدود البحرية في عهد المجلس العسكري، قد قال في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» إن الاتفاقية الموقعة بين مصر وقبرص عام 2013، ورغم ما تتضمنه من غبن لحق مصر في نقاط عدة بسبب أسبقية قبرص والاحتلال الإسرائيلي في التقسيم لنحو عقد كامل، هي في حقيقتها «قاعدة نهائية» لتقاسم مكامن الغاز في المناطق الاقتصادية بين البلدين، بسبب تداخل بعض العلامات الحدودية وصعوبة فصلها. الأمر الذي أدى سابقاً إلى انسحاب شركة «شل»، ورفض بعض الشركات العالمية الأخرى توسيع أعمالها في مصر قبل تسوية المشاكل الحدودية حرصاً على أموالها، أخذاً في الاعتبار أن قبرص كانت سبقت مصر للاستثمار في تلك المناطق بواسطة شركات «إيني» الإيطالية، التي تدير أيضاً حقل «ظهر» المصري العملاق، و«توتال» الفرنسية، و«نوبل أنيرجي» الأميركية.

وتحاول تركيا التصدي لطموحات دول منتدى الغاز لتوسيع شبكة الأنابيب المقامة بين مصر والجانب الإسرائيلي، والمملوكة حالياً لشركة جديدة أسست خصيصاً لامتلاك شبكة الأنابيب، بين شركتي «نوبل إنيرجي» الأميركية و«دليلبد» الإسرائيلية وشركة «غاز الشرق» المملوكة حالياً للدولة، ممثلة في جهاز المخابرات العامة وهيئة البترول، لتشمل قبرص، بهدف الاستفادة من مصنعي إسالة الغاز في مصر، واللذين ستستفيد منهما إسرائيل أيضاً. وتم تداول معلومات متباينة عن مدى نجاح تركيا في إيجاد كميات جيدة من الغاز قبالة سواحلها، ما يفاقم خشيتها من إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء، من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد وترشيد كلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية بين أعضاء المنتدى والشركات الأميركية والأوروبية الكبرى، ما يؤثر بالسلب على الاقتصاد التركي.

وتدعم إدارة دونالد ترامب التحركات المناوئة لتركيا فانضمت بصفة مراقب لمنتدى الغاز، بالتوازي مع سعي الدوائر اليهودية وذات الأصول اليونانية في الحزبين الجمهوري والديمقراطي لسرعة تمرير مشروع القانون المتداول حالياً في الكونغرس، باسم «قانون شراكة الطاقة والأمن في شرق المتوسط»، الذي أعده النواب روبرت مينديز وماركو روبيو وكريس فان هولين وغاري بيترز وكريس كونز، ويحظى بدعم واسع من الدوائر اليهودية وذات الأصول اليونانية بالحزبين الديمقراطي والجمهوري، ويهدف مشروع القانون لإنشاء مركز أميركي للطاقة في المنطقة، ووضع خطة متكاملة لتدشين تعاون استراتيجي مع الثلاثي الرئيسي، اليونان وقبرص وإسرائيل، للدفاع عن مصالحها المشتركة في مواجهة تركيا.

يستهدف ترسيم الحدود اليونانية ـ المصرية توسيع عمل منتدى غاز شرق المتوسط (خالد دسوقي/فرانس برس)

خاص

انتخابات الشيوخ المصري
الرشى الانتخابية تضرب مبكراً

على الرغم من أن مجلس الشيوخ المصري لا يملك أي صلاحيات حقيقية للمحاسبة أو المراقبة، فإن عمليات الرشى انطلقت مبكراً قبل انتخاباته

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بدا الحديث مبكراً عن الرشى الانتخابية في استحقاق انتخابات مجلس الشيوخ المصري، المقرر إجراؤها في الخارج اعتباراً من يوم غد الأحد، لا سيما في دوائر صعيد مصر، جنوبي البلاد، وسط دعوات واسعة لمقاطعة انتخابات الغرفة الثانية للبرلمان، كونها محسومة سلفاً لأعضاء ما يسمى بـ«القائمة الوطنية من أجل مصر»، والمشكلة بمعرفة الأجهزة الأمنية. ووصل سعر شراء الصوت الانتخابي إلى 200 جنيه (الدولار يساوي 16 جنيهاً) في بعض مناطق الصعيد. ويرتفع هذا المبلغ في يوم الانتخاب إلى 300 جنيه، في ضوء صعوبة حسم الانتخابات على المقاعد الفردية من الجولة الأولى لارتفاع عدد المرشحين، مقارنة بمقاعد القائمة المغلقة، التي لم يترشح عليها سوى قائمة وحيدة محسوبة على النظام الحاكم، وتحتاج فقط إلى 5 في المائة من إجمالي أصوات الناخبين لفوز كل أعضائها.

واستغل المرشحون حاجة الفقراء إلى المال، من خلال توفير احتياجاتهم المعيشية قبيل إجراء الانتخابات بأيام قليلة، أملاً في التصويت لصالحهم، وعدم مقاطعة العملية الانتخابية، إذ تضمّنت الدعاية توزيع أدوية الفيتامينات الخاصة بمرضى فيروس كورونا، وتنظيم قوافل طبية للكشف بالمجان في قرى الصعيد.

ولجأ عدد من أنصار المرشحين إلى الدعاية بمكبرات الصوت عبر مركبات «توك توك» و«نصف نقل»، لحث المواطنين على الانتخاب في الانتخابات المقررة في الداخل يومي 11 و12 أغسطس/آب الحالي، فيما التقى مرشحون في محافظات الجنوب بمجموعة من عمد القرى، ومشايخها، وكبار العائلات، في إطار «التربيطات» (التفاهمات) المعروفة بين عائلات الصعيد مع كل انتخابات.

ومع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشيوخ، أطلقت أحزاب سياسية حملات توعية على مستوى الجمهورية، بدعم من أجهزة أمنية، لحشد الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية، في وقت عقد فيه بعض المرشحين مؤتمرات جماهيرية حاشدة، من دون اتخاذ إجراءات احترازية في مواجهة مخاطر تفشي فيروس كورونا بين الحاضرين.

وحسب مصدر قيادي في حزب «الغد» المصري، فإن أعضاء حزب «مستقبل وطن»، الذي يستحوذ على حصة حاكمة من المرشحين، سواء على النظام الفردي أو القائمة، غالبيتهم من المنتمين لنظام الرئيس الراحل حسني مبارك، ويمثلون امتداداً للنظام الذي ثار الشعب المصري ضده في 25 يناير/كانون الثاني 2011. وقال المصدر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «المال السياسي والرشى الانتخابية، عادت بقوة في انتخابات مجلس الشيوخ المرتقبة، على غرار التحالف الحاصل بين قائمة من أجل مصر، وكثير من المرشحين على المقاعد الفردية»، مضيفاً أن «معظم المرشحين هم من رجال الأعمال على غرار أحمد أبو هشيمة، والمنتج محمد حلاوة، وطارق رسلان، وخالد الأسيوطي، ومحمود أبو سديرة». وأوضح أن «مجلس الشيوخ هو منصة للترضيات السياسية لأكبر عدد من الأشخاص الموالين للسلطة الحاكمة، في ظل تهميش صلاحيات المجلس الجديد، وعدم وجود نص دستوري مُلزم بعرض التشريعات عليه»، معتبراً إياه «مجلساً صورياً لا يملك أي صلاحيات حقيقية للمحاسبة أو الرقابة».

> تضمّنت الدعاية توزيع أدوية الفيتامينات الخاصة بكورونا
>
> أطلقت أحزاب حملات توعية لحشد الناخبين للمشاركة بالانتخابات

من جهته، قال عضو مجلس النواب مصطفى كمال الدين حسين إن «استخدام المال السياسي في العملية الانتخابية يمثل خطراً حقيقياً على البرلمان المصري»، مبيناً أن «التوسع في عمليات الرشى الانتخابية بات لا يقتصر على المرشحين وحدهم، بل وصل إلى أجهزة في الدولة، استغلالاً لحالة الفقر والعوز التي يعاني منها أغلب المصريين، بما يخلق برلماناً لا يعبّر عن إرادة الشعب في نهاية المطاف». وكانت مصادر نيابية مصرية قد أفادت بأن «تكلفة إجراء انتخابات مجلس الشيوخ لن تقل عن 1,5 مليار جنيه، بسبب زيادة عدد لجان الانتخاب، وما سيرافقها من إجراءات احترازية لمنع تفشي فيروس كورونا، تشمل توزيع الكمامات والمعقمات على جميع المشاركين في العملية الانتخابية، وقت سابق لـ«العربي الجديد»، إن «بدلات القضاة والموظفين المسؤولين عن الإشراف على عملية التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ، وكذلك ضباط وأفراد الجيش والشرطة المنوط بهم تأمين اللجان من الخارج، ستستحوذ على حصة غالبة من التكلفة الإجمالية للانتخابات، خصوصاً أن الهيئة الوطنية للانتخابات، قررت زيادة البدلات المالية لكل قاضٍ إلى 20 ألف جنيه، عن أيام الانتخاب الإعادة الأربعة»، واعتمد البرلمان المصري 500 مليون جنيه إضافية في موازنته الجديدة لصالح موازنة مجلس الشيوخ، بدعوى أن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الجديدة لم يتضمن موازنة خاصة بالمجلس، مع العلم أن كل المخصصات المالية للعاملين في مجلس الشورى السابق (الشيوخ حالياً) مدرجة في الأصل في موازنة مجلس النواب، والتي تضاعفت ثلاث مرات تقريباً خلال السنوات الخمس الماضية. وأصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قانون مجلس الشيوخ في 2 يوليو/تموز الماضي، بحيث يكون مؤلفاً من 300 عضو، يُنتخب ثلثا أعضائه، ويُعين رئيس الجمهورية ثلثه الباقي.

تكلفة إجراء الانتخابات ستبلغ 1,5 مليار جنيه (محمد مصطفى/Getty)

شرق غرب

بوتين يدعو لوكاشينكو لإطلاق عناصر «فاغنر»

حث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) نظيره البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو على إطلاق سراح 33 من عناصر «فاغنر» اعتقلتهم السلطات البيلاروسية في وقت سابق بتهمة التخطيط

لإثارة الاضطرابات قبل الانتخابات الرئاسية في البلاد. وقال الكرملين في بيان إن الرئيسين تحادثا هاتفياً أمس الجمعة و«أعربا عن ثقتهما بأن الوضع سيحل بروح التفاهم المتبادل النموذجية للتعاون بين البلدين». وأضاف أن «روسيا مهتمة بالحفاظ على استقرار الوضع السياسي المحلي في بيلاروسيا».

(أسوشييتد برس)

... ومطالبة بانتخابات عادلة في بيلاروسيا

حث مسؤولون أوروبيون السلطات البيلاروسية على ضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة نهاية هذا الأسبوع. وأعرب وزراء خارجية المانيا وفرنسا وبولندا في بيان أمس الجمعة عن قلقهم من عدم دعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها لمراقبة الانتخابات. من جهته، قال رئيس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، «لقد قوبلت التعبئة السلمية للمجتمع (البيلاروسي) حتى الآن بقيود إضافية غير مقبولة على حريات الإعلام والتجمع».

(أسوشييتد برس)

الصين تحذر من بيع أسلحة لتايوان

قالت وزارة الخارجية الصينية إن الولايات المتحدة يجب أن توقف مبيعات الأسلحة لتايوان لتفادي التأثير على العلاقات الثنائية، بعد أن ذكرت «رويترز» أن واشنطن تتفاوض بشأن بيع أربع طائرات مسيرة متطورة على الأقل إلى تايبه. وقال المتحدث باسم الوزارة وانغ ون بين في إفادة صحافية أمس الجمعة إن مبيعات الأسلحة الأميركية تنتهك بشكل خطير مبدأ «صين واحدة».

(رويترز)

واشنطن تهدد شركاء كاراكاس بمزيد من العقوبات

قال المرشح لمنصب السفير الأميركي لدى كراكاس جيمس ستوري إنه يتعين فرض عقوبات جديدة على «جهات سيئة» تتعامل مع حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو (الصورة)، مشيراً إلى

دول مثل روسيا والصين وكوبا وإيران. وقال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ خلال جلسة لمناقشة ترشيحه «من خلال الخطوات التي قمنا بها فإننا بالطبع ضاعفنا الكلفة على جهات سيئة، جهات شريرة في فنزويلا. علينا أن نواصل التفكير في طرق أخرى للقيام بذلك».

(فرانس برس)

مكافآت مقابل معلومات عن اختراق الانتخابات الأميركية

تلقى عدد من المواطنين الإيرانيين والروس رسائل تعرض مكافآت تصل إلى عشرة ملايين دولار مقابل معلومات عن تدخل أجنبي في الانتخابات الرئاسية الأميركية. وكتبت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا على «فيسبوك» ساخرة أن البلاغات ستغمر الموقع الإلكتروني للخارجية الأميركية. ولم يتضح من الذي بعث بالرسائل النصية.

(رويترز)

الحدث

استشهاد فلسطينية وإصابات بقمع مسيرات الضفة

رام الله ـ **محمود السعدي**

انضمت الشابة الفلسطينية داليا أحمد سليمان سمودي إلى قائمة الشهداء برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، الذي لم يكتفِ بإصابتها بالرصاص بل أطلق النار على سيارة الإسعاف التي كانت تحاول نقلها إلى المستشفى. واستشهدت داليا أحمد سليمان سمودي (23 سنة)، أمس الجمعة، متأثرة بجروحها الخطيرة التي كانت أصيبت بها في صدرها، برصاصة أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال وجودها في منزلها بمدينة جنين شمال الضفة الغربية. وذكرت وزارة الصحة الفلسطينية، في بيان، أن «الشابة أصيبت في صدرها، واخترقت الرصاصة الكبد والبنكرياس والشريان الأبهر، وأجريت لها عمليات جراحية، وأدخلت إلى العناية المكثفة، إلى أن أعلن عن استشهادها». وقال مدير إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في جنين محمود السعدي، لـ«العربي الجديد»، إن «الشابة داليا سمودي أصيبت بداخل منزلها في حي الجابريات بمدينة جنين برصاصة طائشة بالصدر، أطلقتها قوات الاحتلال خلال مواجهات اندلعت هناك». وأضاف، «كما أطلقت قوات الاحتلال الرصاص على سيارة إسعاف تابعة لمركز إسعاف جنين بشكل مباشر، أثناء محاولتها تقديم الإسعاف للمصابة، فاخترقت رصاصتان السيارة، بينما تمكنت الطواقم الطبية من نقل المصابة إلى مستشفى جنين الحكومي وأدخلت إلى غرفة العمليات. واقتحمت قوات الاحتلال حي الجابريات في مدينة جنين، ودهمت منزل الأسير المحرر النائب السابق في المجلس التشريعي المنحل خالد سليمان أبو حسن، واستجوبته بعد تحذيره وتهديده بالاعتقال، ما أدى لاندلاع مواجهات بين الشبان وتلك القوات.

إلى ذلك، أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بجروح ورضوض وحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي فعاليات سلمية بمناطق متفرقة من الضفة الغربية، والتي خرجت ضد نقل ستة من المصابين إلى المستشفيات لتلقي العلاج، فيما تمت معالجة البقية ميدانياً.

قمع الاحتلال مسيرات في الضفة (عباس مومني/فرانس برس)

متابعة

إنذار خاطئ على الحدود
إسرائيل تعلن إسقاط مسيرة قرب لبنان

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أسقطت قوات الاحتلال الإسرائيلي طائرة مسيرة في منطقة جبل الشيخ قرب الحدود اللبنانية، وذلك وسط مواصلة قوات الاحتلال تأهبها على الحدود، حيث دوت صفارات الإنذار بشكل خاطئ.

وأعلن جيش الاحتلال، في بيان أمس الجمعة، أنه أسقط طائرة مسيرة في منطقة جبل الشيخ قرب الحدود اللبنانية، بعد أن كان رصد اقترابها من المنطقة. وفيما لم يعلن الجيش عن هوية الطائرة، ذكر مراسل موقع «والا» الإسرائيلي أن الطائرة المسيرة تعود إلى «حزب الله» على ما يبدو. وأوضح جيش الاحتلال أن الطائرة كانت تحت متابعته قبل إسقاطها، وأن «استعداداته مرتفعة على الجبهة الشمالية، ولن يسمح بأي خرق لسيادة إسرائيل». ولم يعلن إن كانت الطائرة قدمت من سورية أو لبنان. وجاء الإعلان عن إسقاط الطائرة، بعد أن كانت انطلقت صافرات الإنذار في المستوطنات الشمالية على الحدود مع لبنان، وعاد الجيش وأعلن لاحقاً أن صافرات الإنذار أطلقت بشكل خاطئ. وكانت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي استنفرت خشية دخول طائرة مسيّرة من لبنان، تبيّن لاحقاً أن الجيش الإسرائيلي لم يرصدها.

وكانت قيادة جيش الاحتلال أجرت، أمس الأول، تقديرات، على أثر التوتر الأخير، وبعد كارثة الانفجار في مرفأ بيروت، وأقر رئيس أركان جيش الاحتلال أفيف كوخافي الإبقاء على حالة التأهب والاستنفار على الحدود الشمالية مع لبنان، خشية ردّ «حزب الله» على مقتل أحد عناصره في سورية قبل أكثر من أسبوعين، رغم التقديرات الإسرائيلية بإمكانية عدم تنفيذ عملية امتثالية، بسبب تداعيات تفجير بيروت. والأربعاء الماضي، أشارت تقارير صحافية إسرائيلية إلى أنّ قيادة الجيش تعتقد أن الكارثة التي حلت في بيروت جرّاء الانفجار، «قلّلت بشكل كبير من دوافع حزب الله وقدرته على التحرك لتنفيذ عملية ضد أهداف إسرائيل، خلال الفترة الراهنة». يشار إلى أن الجيش الإسرائيلي كان أعلن الإثنين الماضي أن مقاتلات شنت هجوماً على أهداف عسكرية في سورية، واصفاً الضربات الجوية بأنها رد على محاولة من عناصر معادية لزرع قنبلة على السياج الحدودي. وأوضح أن من بين الأهداف التي شملتها الضربات مواقع مراقبة سورية وأنظمة لجمع المعلومات المخابراتية وبطاريات مضادة للطائرات وقواعد للقيادة.

رصد

دعوى ضد لوبي الأسلحة

أعلنت ولاية نيويورك أنها سترفع شكوى بتهمة الاحتيال المالي على اللوبي النافذ المؤيد للأسلحة ومسؤوله واين لابيار بهدف حل هذه المجموعة المحافظة. وقالت المدعية العامة في نيويورك ليتيسيا جيمس، إن لابيار وثلاثة مسؤولين كبار في الجمعية الوطنية الأميركية للبنادق استخدموا مساهمات وهبات الأعضاء لسنوات «وكأنها ملك لهم»، وأنفقوا عشرات ملايين الدولارات في انتهاك للقوانين التي تنظم الهيئات غير الربحية. وأضافت أن المسؤولين الأربعة «نهبوا أموال» المجموعة، لدرجة أصبحت معها الجمعية الوطنية الأميركية للبنادق التي ضخت ملايين الدولارات في الحملات الانتخابية للحزب الجمهوري على مر السنين، منها حملة دونالد ترامب في 2016، شبه مفلسة.

في المقابل، اتهمت الجمعية الوطنية الأميركية للبنادق، في بيان، المدعية بالسعي إلى «تسجيل النقاط على الصعيد السياسي» قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية الأميركية. وأوضحت أنها أطلقت دعوى قضائية للاعتراض على الشكوى. وقال لابيار في بيان «نحن على استعداد للمقاومة. إننا في انتظاركم». وأضاف «الجمعية الوطنية الأميركية للبنادق تدار بشكل جيد، وهي غير مفلسة وملتزمة بالمضي في العمل بصورة جيدة». واصفاً الشكوى بأنها «هجوم على الديمقراطية والحرية».

(فرانس برس)

يصنع اللوبي تنظيم بيع الأسلحة (Getty)

تقرير

وسط فضيحة مالية
خوان كارلوس في أبوظبي

ذكرت صحيفة «إيه بي سي» الإسبانية، أمس الجمعة، أن ملك إسبانيا السابق خوان كارلوس موجود في فندق «قصر الإمارات» في أبوظبي، منذ أن غادر مدريد على متن طائرة خاصة، الإثنين الماضي، وسط فضيحة مالية تتعلق بالسعودية. ولم يرد مسؤولون في الإمارات وفندق «قصر الإمارات» على طلبات للتعليق. وكان خوان كارلوس، البالغ من العمر 82 سنة، أعلن فجأة قراره مغادرة إسبانيا الإثنين الماضي، تلاحقه مزاعم الفساد، لكن دون أي تأكيدات رسمية حول المكان الذي يتواجد فيه، ما أشعل موجة تكهنات في أنحاء العالم. وأوضحت «إيه بي سي» أن طائرة خاصة كانت في طريقها من باريس إلى أبوظبي، توقفت في مدينة بيجو بشمال غرب إسبانيا لنقل خوان كارلوس وأربعة حراس وشخص آخر الإثنين. وأضافت الصحيفة، الموالية للعائلة الملكية، أن الملك السابق ومرافقيه نُقلوا، بعد الوصول إلى مطار البطين في أبوظبي، بطوافة إلى فندق «قصر الإمارات» المملوك للحكومة. وقال متحدث باسم البلاط الملكي إنه لا يعرف مكان خوان كارلوس، فيما لم يرد محامي الملك السابق على طلب للتعليق. وامتنع المحامي والقصر الملكي والحكومة عن الكشف عن مكان خوان كارلوس.

وذهبت بعض وسائل الإعلام إلى أنه موجود في منتجع فاخر بجمهورية الدومينيكان، فيما قالت أخرى إنه في البرتغال، التي قضى فيها قسماً كبيراً من سنوات شبابه. لكن المسؤولين في البلدين قالوا إنهم لا يعرفون شيئاً عن وصوله للبرتغال. وفي يونيو/حزيران الماضي، فتحت المحكمة العليا الإسبانية تحقيقاً أولياً في تورط خوان كارلوس في عقد لخط سكك حديد فائق السرعة في السعودية، بعد أن ذكرت صحيفة «لا تربيبون دي جنيف» السويسرية أنه تسلم 100 مليون دولار من ملك السعودية الراحل، كما فتحت سويسرا تحقيقاً في الملف. ورفض الملك السابق مراراً التعليق على الادعاءات، وهو ليس قيد التحقيق بشكل رسمي. وقال أحد محاميه، الإثنين الماضي، إن موكله تحت تصرف المدعي العام الإسباني رغم قرار الرحيل. وبين مدريد وأبوظبي اتفاقية لتسليم المطلوبين، وقعها خوان كارلوس نفسه في العام 2010.

وكان القصر الملكي قد ذكر، في بيان الإثنين، أن خوان كارلوس أبلغ نجله الملك فيليبي بأنه قرر مغادرة البلاد ليتمكن من الحكم دون متاعب «وسط الانعكاسات العامة التي تتسببت فيها أحداث ماضية بعينها في حياتي الخاصة». وقال خوان «تحدوني الرغبة في أن أفعل أفضل ما في مصلحة الشعب الإسباني ومؤسساته وأنتم كملك. أبلغكم بقراري مغادرة إسبانيا في هذا الوقت».

(رويترز)

كشف المسؤول السابق في الاستخبارات السعودية سعد الجبري، أن ولي العهد محمد بن سلمان أرسل «فرقة قتل» إلى كندا، بهدف تصفيته، إلا أن أوتاوا أفشلت المحاولة، التي كانت ستشكل تكراراً لجريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي في إسطنبول

فرقة اغتيالات بن سلمان مجدداً

الجبري ينجو من مصير خاشقجي

يبدو أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لم يتعظ من ردود الفعل العالمية المنددة باغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، في 2 أكتوبر/تشرين الأوّل 2018، إذ إنه حاول تنفيذ جريمة مشابهة على الأراضي الكندية، عبر إرسال «فرقة» لقتل المسؤول السابق في الاستخبارات السعودية سعد الجبري، الذي أشار إلى أن السلطات الكندية أحبطت الخطة. واتّهم الجبري ولي العهد السعودي بمحاولة اغتياله في 2018، بعد أسابيع على اغتيال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول. وفي دعوى قضائيّة قدّمها، أمس الأول الخميس، أمام محكمة فدرالية في واشنطن، اتّهم الجبري ولي العهد بإرسال فرقة إلى كندا، حيث يعيش في المنفى، بهدف قتله وتقطيع أوصاله بالطريقة نفسها التي قُتل بها خاشقجي، على حد قوله. وتعرض بن سلمان لانتقادات دولية بسبب قتل خاشقجي الذي قالت مصادر في الحكومة الأميركية إن وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه) تعتقد أن ولي العهد وافق عليه، بل وربما أمر به أيضاً. ونفى ولي العهد إصدار أمر بقتل خاشقجي، لكنه قال إنه يتحمل في النهاية «المسؤولية الكاملة» بصفته الحاكم الفعلي للمملكة.

وتفيد وثائق الدعوى القضائية لجبري، المؤلفة من 107 صفحات، بأنّه «بهدف إشباع رغبته الشديدة بالقتل، دبّر المدعى عليه بن سلمان، شخصيّاً، محاولة إعدام لسعد خارج نطاق القضاء، وهي محاولة مستمرّة حتّى اليوم». وأضاف الجبري أنّ ولي العهد السعودي يريد التخلّص منه بسبب قربه من الأمير محمد بن نايف الذي حلّ بن سلمان مكانه في ولاية العهد، ولأنه يعرف الكثير عن نشاطات له يمكن أن تلحق ضرراً بالعلاقات بين واشنطن والرياض. وأشارت الوثائق إلى أن سعد الجبري «في وضع فريد يجعل منه تهديداً وجوديّاً لصورة بن سلمان أمام الحكومة الأميركيّة. لهذا السبب، يريد المدعى عليه بن سلمان موتَهُ».

وكان سعد الجبري في الخارج في يونيو/ حزيران 2017 عندما تولى بن سلمان ولاية العهد، ووضع الأمير محمد بن نايف قيد الإقامة الجبرية. ورفض المسؤول الاستخباري السابق العودة إلى الرياض خوفاً من أن يلقى المصير نفسه هناك. وقد استقر في كندا حيث يعيش أحد أبنائه. ومنذ ذلك الحين سعت الرياض لاعتقاله عبر اللجوء إلى الشرطة الدولية (الأنتربول). وشغل الجبري مناصب عدة على مدى عقود. وفضلاً عن كونه وزير دولة سابقاً وعضواً في مجلس الوزراء، فإنه كان المسؤول الأول عن جهاز الاستخبارات السعودي أثناء تولي محمد بن نايف مقاليد وزارة الداخلية قبل سنوات، إضافة إلى عمله مستشاراً أمنياً وحلقة وصل بين بن نايف وأجهزة الاستخبارات الغربية.

استقر الجبري (يمين) في كندا حيث يعيش احد ابنائه (Getty)

فريق قتل سعد الجبري ضم متخصصين في الطب الشرعي

وقال الجبري إن فرقة قتل تضمّ سعوديّين قد تمّ إرسالها إلى الولايات المتحدة للبحث عنه. وأكد أنه بعد 13 يوماً من اغتيال خاشقجي، في 2 أكتوبر 2018، وصل فريق يضم «مرتزقة شخصيين» لولي العهد في «فرقة النمر»، على حد قوله، إلى كندا. وأضاف أن الفريق كان يضم متخصصين في الطب الشرعي ومعدات شبيهة بالمجموعة التي قامت بتقطيع جثة خاشقجي التي لم يتم العثور عليها. وأعلن الجبري أن المجموعة أثارت شكوك أجهزة الأمن الكندية التي عطلت الخطة، مؤكداً أن الجهود لقتله مستمرة. وتشير الدعوى إلى أن فريق الاغتيال كان مؤلفاً من مجموعة مقربة من ولي العهد تسمى «فرقة النمر»، وكانوا يحملون حقيبتين تحتويان على أدوات تحقيقات جنائية، وكان من بينهم شخص يعلم كيفية تنظيف مسرح الجريمة من الأدلة. وأضافت أن الرجال «حاولوا دخول كندا بشكل مستتر، إذ سافروا بتأشيرات سياحية» وتظاهروا بعدم معرفة بعضهم البعض، لكن ضباط الحدود ارتابوا في الأمر، حيث عثروا على صورة تظهر عدداً منهم معاً «مما كشف كذبهم وأحبط مهمتهم». وأشار الجبري إلى أن بن سلمان حصل على فتوى دينية من أجل قتله من رجال دين. وأضاف الجبري، في دعواه، أنه تم نقل طفليه في السعودية في مارس/آذار الماضي ولم يسمع عنهما شيئا منذ ذلك الحين.

وتضمنت الدعوى القضائية نص رسالة من ولي العهد السعودي يطلب فيها من الجبري العودة خلال 24 ساعة وإلا سيقتل. وورد فيها أيضاً أن بن سلمان يعتقد أن الجبري وراء خلاصة توصلت إليها وكالة الاستخبارات الأميركية «بضلوع ولي العهد في اغتيال خاشقجي، وأنه أخبر الأميركيين بأن بدر العساكر، وهو أحد المقربين من بن سلمان، أدار عملية تصفية الصحافي بإسطنبول. وجاء فيها أن محمد بن سلمان أرسل فريقاً آخر لاغتيال الجبري خلال إقامته في مدينة بوسطن الأميركية عام 2017، وأنه حاول على مدى أشهر نشر عملاء سريين في الولايات المتحدة في محاولة لتعقب مكان الضابط السابق». وأفاد الإعلام الكندي بأن ولي العهد السعودي تقفى أثر مستشار بن نايف في الولايات المتحدة لاغتياله، والحصول على تسجيلات فائقة الأهمية، مشيراً إلى أن التسجيلات تتضمن معلومات خطيرة للنشر في حال الاغتيال.

من جهته، قال خالد، نجل سعد الجبري، في تغريدة، إنهم استنفدوا السبل الودية لحل القضية، وإنه لم يبق لهم سوى إحقاق العدالة والمحاسبة عبر القضاء الأميركي. وأعرب عن أمله في أن تساهم الدعوى القضائية في حماية والده ولم شمل عائلته والإفراج عن أخته سارة وأخيه عمر.

وأوضح سعد الجبري، الذي يصف نفسه بأنه حليف منذ فترة طويلة لأجهزة المخابرات الأميركية، أنه رفع الدعوى القضائية في الولايات المتحدة لأسباب، منها أن المؤامرة التي يقول إنها حيكت ضده «شملت الكثير من الأفعال داخل الولايات المتحدة». وأقيمت الدعوى على محمد بن سلمان و12 شخصاً آخرين ذكرت أسماؤهم و11 شخصاً لم تحدد هوياتهم، لمحاولة القتل خارج إطار القضاء، بموجب «قانون حماية ضحايا التعذيب». وطالب الجبري المحكمة بتعويضات غير محددة عن «التوتر النفسي الشديد» والقلق وارتفاع ضغط الدم وأمراض أخرى، وكذلك تعويضات عقابية ضد المدعى عليهم. كما طلب من المحكمة أن تعلن أن المدعى عليهم انتهكوا «قانون الأمم» بموجب قانون يحمي الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة من تجاوزات مخالفة للقانون الدولي. وتفيد الدعوى بأنه «يمكن لهذه المحكمة أن تبدأ إجراءات محاسبة المتهم بن سلمان وعملائه على أفعالهم».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

كالامار غير متفاجئة

أعلنت مقرّرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالقتل خارج نطاق القضاء والإعدام التعسّفي أنييس كالامار، في تغريدة، أن ما نشر عن محاولة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان النيل من المسؤول السابق في الاستخبارات سعد الجبري، لم يفاجئها. وأوضحت أن عملية اغتيال جمال خاشقجي لم تكن أول عملية خاصة لفريق اغتيال سعودي ولن تكون الأخيرة. وقال وزير الأمن العام الكندي بيل بلير إنه لا يمكنه التعليق على مزاعم تنظرها المحاكم.

الحدث

أبرامز يخلف هوك في الملف الإيراني

لا يُعتبر إليوت أبرامز، خليفة برايان هوك، في منصب المبعوث الأميركي الخاص لإيران، غريباً عن الأخيرة، ولا عن الشرق الأوسط، خصوصاً دوره في «إيران كونترا»

عاد إليوت أبرامز إلى الملف الإيراني بعد عقود على فضيحة «إيران كونترا»، خلفاً للمبعوث الأميركي المختص بالملف الإيراني، برايان هوك، بعد إعلان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، استقالة هوك، مساء أول من أمس الخميس. وسيُمضي أبرامز فترة انتقالية مع هوك، قبل ضمّ المهمة الإيرانية، إلى مهمته الأساسية: مبعوث الولايات المتحدة الخاص لدى فنزويلا. وتولى أبرامز (72 عاما)، وهو جمهوري مخضرم في السياسة الخارجية، منصب الممثل الأميركي الخاص إلى فنزويلا في يناير/كانون الثاني 2019، وقاد نهجاً صارماً بهدف الإطاحة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. وقال مسؤولون أميركيون إن الرئيس دونالد ترامب شعر بالإحباط من الإخفاق في الإطاحة بمادورو الذي لا يزال يحظى بدعم من الجيش في فنزويلا، إضافة إلى دعم روسيا والصين وكوبا وإيران. وكان أبرامز يتعامل مع المخاوف الأميركية المتعلقة بتنامي التحالف بين إيران وفنزويلا، وكلتاهما في «أوبك» وتخضعان لعقوبات أميركية قاسية. وأرسلت إيران في الأشهر الماضية ناقلات محملة بالوقود لفنزويلا. من جهتها، قلّلت طهران من أهمية استقالة هوك، معتبرة أنها «لن تغيّر قواعد اللعبة» ودليل على «فشل» استراتيجية «الضغط الأقصى» الأميركية ضدها. وقال المتحدث باسم البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، علي رضا ميريوسفي، في مقابلة صحافية، أمس الجمعة، إن «ذهاب هوك لا يقلقنا وليس حدثاً حاسماً»، مؤكداً أن بلاده «لم ولن تركع ولا يهمها من يتولى مسؤولية تنفيذ هذه السياسة المفلسة».

أما بالنسبة لأبرامز، فوصفت وكالة «أسوشيتد برس» بأنه محارب قديم في السياسة الخارجية ومحافظ متشدد ضد إيران. وأبرامز مشهور بدوره في فضيحة «إيران كونترا» خلال إدارة الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، والتي تمّ فيها بيع أسلحة لإيران في حربها ضد العراق (1980 . 1988) في مقابل إخلاء سبيل خمسة أميركيين كانوا محتجزين في لبنان. وشُحنت الأسلحة من إسرائيل ودول عدة. واستخدمت إدارة ريغان الأموال الإيرانية لدعم المتمردين المناهضين للشيوعية في نيكاراغوا. وفي ذلك الحين كان أبرامز مساعداً لمجلس الأمن القومي، وأُدين بحجب معلومات عن الكونغرس حول هذه المسألة، لكن الرئيس جورج بوش الأب عفا عنه. لاحقاً شارك أبرامز، إلى جانب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ومساعد الوزير بول وولفوفيتز، ونائب الرئيس ديك تشيني، في التخطيط للغزو الأميركي للعراق، في عام 2003، تحت قيادة جورج بوش الابن.

ويأتي التنحي المفاجئ لهوك في وقت دقيق تحاول فيه واشنطن حشد التأييد في الأمم المتحدة لتمديد حظر أسلحة مفروض على إيران، وفي وقت يعد فيه مجلس الأمن الدولي لتصويت يجرى الأسبوع المقبل على الأمر. وقال هوك قبل ساعات من إعلان تنحيه عن المنصب «سنواصل الترويج للحجج المؤيدة للأمر. نأمل في أن يجد المجلس سبيلاً لذلك». ولم يذكر بومبيو سبباً لقرار هوك التنحي عن المنصب، لكنه كتب في تغريدة على «تويتر» أن هوك سيتحول للعمل في القطاع الخاص. ووصفه بأنه «مستشار موثوق به وصديق جيد» حقق «نتائج تاريخية» في مجابهة إيران، وأمّن إطلاق سراح أميركيين كانوا محتجزين هناك.

وتولى هوك منصب المبعوث الأميركي المختص بالملف الإيراني في الخارجية الأميركية في أواخر عام 2018، وأدى دوراً أساسياً في حملة واشنطن لتكثيف الضغط على طهران، بعد الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع في 2015. وانتقد معارضون هوك والإدارة الأميركية بسبب العقوبات القاسية والعشوائية، التي قالوا إنها تضر بالمواطنين الإيرانيين، وتخفق في تغيير سلوك الحكومة الإيرانية. وتعد محاولة الولايات المتحدة لتمديد حظر الأسلحة على إيران في مجلس الأمن بمثابة اختبار أساسي، لكن دبلوماسيين يقولون إن الفشل هو مصير المحاولة على الأرجح، إذ إنها تفتقر إلى الدعم الكافي، كما أشارت روسيا والصين بالفعل لمعارضتهما لها. وهددت الولايات المتحدة بتفعيل عملية لإعادة فرض كل عقوبات الأمم المتحدة على طهران، والتي رفعت بموجب الاتفاق النووي الموقع مع القوى العالمية في 2015، إذا أخفقت في مسعاها لتمديد حظر الأسلحة.

(العربي الجديد، رويترز)

- لأن كنا نقول ما بقى عنا شي نخسره. بعد 4 آب ما تركولنا فعليا شي نخسره. رح ننتقم. ليلّي مأتوا، للجرحى، ليلّي تدمرت بيوتن وأشغالن. لبيروت، للبنان الدولة يلي ما عرفنا نعمّرها من 100 سنة لليوم. رح ننتقم للقلق والخوف يلي معيشينا فيه.

- بعمري ما بكيت هلقد على انسان ما بعرفو، بس لي بعرفو انو نحنا ببلد بيبكي فيه الحجر على حالو.. #لبنان_منكوب

- على قد ما حلو منظر المتطوعين على الأرض، على قد ما بشع ومستفز غياب الدولة. لو إنها متواجدة وبدها مساعدة على راسي، بس هيك؟ لا أنا ما بدي كنّس شوارع بيروت، مش مقبول هيدا الإعفاء للدولة من واجباتها. تفه وألف تفه. #بيروت_منكوبة

- بس شفت بيروت هيك تذكرت تلقائيا حرب 2014 على غزة، فتت ع منطقتي كانت كل البيوت فوق بعض والوضع مأساوي. نفس الشعور حسيتو لما شفت بيروت هيك توجعت نفس الوجع. الله يكون معكم ويشفي الجرحى ويرحم الشهدا يا رب. من قلب غزة سلامي لبيروت

- إيران على أبواب تغيير، خصوصاً بعد انهيارها سياسياً واقتصادياً ووقوعها في عزلة دولية، والأهم من ذلك، هو تعيين مهندس الانقلابات وثعلب السياسة الأميركية إليوت أبرامز، مهندس التغيير في العراق وفنزويلا. قريباً سنشهد طلبا ايرانيا للعودة للمفاوضات مع أميركا لكن الرد سيكون «نأسف لقد فات الآوان»

- وصفت شبكة «فولتير» الإخبارية إليوت أبرامز، بـ«الدولة العميقة» في حكومة ترامب الحالية، الذي كلفه بومبيو مبعوثاً أممياً للشؤون الإيرانية بديلاً عن برايان هوك. وبحسب وصفها: فإن «أبرامز عراب الصفقات الأميركية»، وتعتبر الشبكة أن تعيينه نقطة تحول جذرية في سياسة ترامب في الشرق الأوسط

- مقابل رسائل الروس تتعامل تركيا مع ملف إدلب بطريقة مختلفة عن السابق وتتجنب التسرع أمام استفزازات الروس، وترسل رسائل إليهم بأن الجولات السابقة للروس والنظام لن تتكرر، وأن التشكيلات الحالية صارت جاهزة ويمكن الاعتماد عليها وهي سبب سياسة الهدوء التركي الحالية وتعكس أوراقاً جيدة